
بسم الله الرحمن الرحيم


ملخص
المنطق

الفهرس

المدخل ١
التصور والتصديق ٢
بماذا يتعلق التصور والتصديق؟ ٢
الجهل وأقسامه............................ ٢
العلم ضروري ونظري ٣
ثالباب الأول: مباحث الألفاظ ٥
الدلالة ٥
شروط الدلالة الالتزامية ٦
تقسيمات الألفاظ ٦
قسمة الألفاظ المتباينة ٧
أقسام المركب ٩
أقسام المفرد............................. ٩
الباب الثاني : مباحث الكلي.................. ١٠
الكلي والجزئي ١٠
الجزئي الإضافي ١١
المتواطئ والمشكك ١١
المفهوم والمصداق ١١
العنوان والمعنون أو دلالة المفهوم على مصداقه.. ١٢
النسب الأربع............................ ١٢
النسب بين نقيضي الكليين ١٣
الكليات الخمس ١٤
الذاتي والعرضي........................... ١٥
تنبيهات وتوضيحات ١٥
العروض معناه الحمل ١٦
تقسيمات العرضي ١٦
الكلي ١٧
الباب الثالث: المعرف وتلحقه القسمة ١٨
المقدمة في مطلب ما وأي وهل ولم............. ١٨
التعريف................................ ١٩
التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية ١٩
شروط التعريف ٢٠
القسمة ٢٠
أنواع القسمة ٢٠
أساليب القسمة........................... ٢١
التعريف بالقسمة ٢٢
كسب التعريف بالقسمة أو كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري؟ ٢٢
١.طريقة التحليل العقلي ٢٢
٢. طريقة القسمة المنطقية الثنائية ٢٢
الجزء الثاني ٢٢
القضية ٢٢
أقسام القضية ٢٣
أجزاء القضية............................ ٢٣
أقسام القضية باعتبار الموضوع ٢٣
لا اعتبار إلا بالمحصورات.................... ٢٤
سور الحمليات ٢٤
سور الشرطيات ٢٥
تقسيمات الحملية......................... ٢٥
١.الذهنية،الخارجية،الحقيقية ٢٥
٢. المعدولة والمحصلة....................... ٢٦
٣. الموجهات ٢٦
تقسيمات الشرطية الأخرى ٣٠
اللزومية والاتفاقية......................... ٣٠
الفصل الثاني: في أحكام القضايا أو النسب بينها ٣٢
التناقض............................... ٣٢
شروطه................................ ٣٢
ملحقات التناقض ٣٣
العكوس ٣٤
(١) العكس المستوي ٣٤
(٢)عكس النقيض ٣٥
قاعدة عكس النقيض من جهة الكم ٣٥
من ملحقات العكوس –النقض ٣٥

(١) قاعدة نقض المحمول ٣٦
تنبيهان ٣٦
(٢) قاعدة النقض التام........................٣٦
(٣) نقض الموضوع ٣٦
لوح نسب المحصورات ٣٦
البديهة المنطقية أو الاستدلال المباشر البديهي ...٣٧
الباب الخامس ٣٧
الحجة وهيئة تأليفها أو مباحث الاستدلال ٣٧
١- القياس ٣٨
أقسام القياس بحسب مادته وهيئته ٣٨
الاقتراني الحملي ٣٩
الأشكال الأربعة ٤٠
الشكل الأول ٤٠
الشكل الثاني....................................٤١
الشكل الثالث ٤٢
التنبيهات ٤٢
الشكل الرابع ٤٣
الاقتراني الشرطي ٤٤
(١) المؤلف من المتصلات ٤٥
(٢) المؤلف من المنفصلات ٤٥
(٣) المؤلف من المتصلة والمنفصلة..............٤٨
(٤) المؤلف من الحملية والمتصلة...............٤٨
(٥) المؤلف من الحملية والمنفصلة ٤٩
القياس الاستثنائي ٤٩
(١) حكم الاتصالي ٥٠
(٢) حكم الانفصالي ٥٠
خاتمة في لواحق القياس ٥١
(١) القياس المضمر أو الضمير ٥١
(٢) القياسات المركبة ٥١
أ. قياس الخلف ٥٢
ب. قياس المساوات..............................٥٢
٢- الاستقراء.....................................٥٣
٣- التمثيل ٥٤
الجزء الثالث ٥٥
الصناعات الخمس ٥٥
مبادئ الأقيسة ٥٥
١. اليقينيات ٥٥
٢. المظنونات ٥٩
٣.المشهورات (ذائعات) ٥٩
أقسام الشهرة: ٥٩
٤.الوهميات ٦٢
٥.المسلمات.......................................٦٢
٦.المقبولات.......................................٦٣
٧.المشبهات ٦٣
٨. المخيلات ٦٣
أقسام الأقيسة بحسب المادة ٦٣
صناعة البرهان ٦٤
حقيقة البرهان ٦٤
البرهان لّمي وإني ٦٤
أقسام البرهان الإني ٦٥
الطريق الأساس الفكري لتحصيل البرهان ٦٦
اللمي مطلق وغير مطلق ٦٦
معنى العلية في اللمي............................٦٧
تعقيب وتوضيح في أخذ العلل حدوداً وسطى .٦٧
شروط مقدمات البرهان ٦٨
معنى الذاتي في البرهان.........................٦٩
معنى الأولي ٧٠
الجـدل ٧٠
القواعد والأصول ٧١
وجه الحاجة إليه: ٧١

المقارنة بين الجدل والبرهان....................٧١
تعريف الجدل................................٧٢
فوائد الجدل ٧٢
السؤال والجواب.............................٧٢
مبادئ الجدل................................٧٣
مقدمات الجدل ٧٣
مسائل الجدل ٧٣
مطالب الجدل ٧٤
أدوات هذه الصناعة ٧٤
المبحث الثاني –المواضع ٧٥
(١) معنى الموضع.........................٧٥
(٢) فائدة الموضع وسر التسمية..............٧٥
(٣) أصناف المواضع ٧٥
(٤) مواضع الإثبات والإبطال ٧٦
(٥) مواضع الأولى والآثر ٧٧
المبحث الثالث: الوصايا........................٧٧
(١) تعليمات للسائل ٧٧
(٢) تعليمات للمجيب ٧٩
(٣) تعليمات مشتركة للسائل والمجيب أو آداب المناظرة..٨٠
صناعة المغالطة...............................٨٢
المبحث الأول: المقدمات ٨٢
(١) المغالطة وبماذا تتحقق ٨٢
(٢)أغراض المغالطة........................٨٢
(٣)فائدة هذه الصناعة ٨٢
(٤) موضوع هذه الصناعة وموادها............٨٣
(٥)جزاء هذه الصناعة ٨٣
المبحث الثاني: أجزاء الصناعة الذاتية...........٨٣
أ.المغالطات اللفظية ٨٣
ب.المغالطات المعنوية ٨٦
المبحث الثالث: أجزاء الصناعة العرضية ٨٩



الحمد لله رب العالمين وصلى الله على من كساه ثوب الجمال أبي الزهراء سيدي وحبيبي المصطفى روحي فداه وعلى ءاله الأطهار.

ذَهَبَ الْعُمْرُ ضِياعًا وَانْقَضَى   باطِلًا إذْ لَمْ أفُزْ مِنْكُمْ بِشَيْ
غَيْرَ ما أوليتُ مِنْ عِقْدي وَلَا   عِتْرَةِ الْمَبْعوثِ حَقًّا مِنْ قُصَيْ

*** *** ***

المدخل

قال المحققون: إن المنطق الأرسطي هو نحو اللغة اليونانية وعلم النحو هو منطق اللغة العربية؛ باعتبار أنهما يعطيان نتيجتين متقاربتين فعلم النحو يقوّم الألفاظ وعلم المنطق ينظم المعاني التي تحكي عنها الألفاظ.

التفكير عبارة عن ترتيب معلومات يتوصل بها إلى المجهول .

المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الوقوع في الخطاء في التفكير.[1]

موضوعه: المعرف (الأمور التصورية) والحجة (الأمور التصديقية)، وإن كان هناك خلاف في موضوعه .

العلم: حضور صورة الشيء عند العقل .

العلم الفعلي: ما يوجد قبل المعلوم.

العلم الانفعالي: ما يوجد بعد المعلوم وذاك ينقسم إلى التصور والتصديق.

العلم الحصولي والحضوري: إن الحصولي قد ينفك عن الحضوري ولا ينفك الحضوري عن الحصولي وهناك فروق بينهما:

١. الحضوري: حضور نفس الشيء لدى العالم وترتيب آثاره عليه .

---

(١) وقد عرّفه الشيخ الرئيس رحمه الله في النجاة: المنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف عن أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح.

الحصولي: صورة الشيء لدى العالم وعدم ترتيب آثاره عليه .

٢. الحضوري: العلم والمعلوم كلاهما يوجدان بوجود واحد .

الحصولي: العلم والمعلوم يوجدان بوجودين:الصورة الذهنية للشيء والواقع الخارجي له = بالذات وبالعرض.

٣. الحضوري: لا يحتمل الخطأ وعدم التطابق .

الحصولي: قد يحصل التطابق بين الصورة والواقع الخارجي وقد لا يحصل وهناك فروق أخر.

العلم: حسي وخيالي ويشارك الإنسان فيها لسائر الحيوانات ويتميز الإنسان بقوة العقل .

التصور والتصديق [(١)]

قد استشكل على تقسيم العلم بأنه تصور وتصديق لأنه؛ تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره –لأن التصور الذي هو قسم من العلم هو التصور المطلق أيضًا ، فكيف ينقسم التصور المطلق إلى تصور مطلق وتصور مقيد وهو التصديق؟!

الجواب: المراد من التصور المطلق (المقسَم) هو التصور لا بشرط الإطلاقي فهو ينقسم إلى التصور بشرط لا (عدم الحكم) والتصور بشرط شيء (شرط الحكم) .

من هنا عبر بعضهم بأن **مطلق التصور ينقسم إلى التصور المطلق –أي بقيد الإطلاق– والتصور المقيد وهو التصديق.**

بماذا يتعلق التصور والتصديق؟

إنما متعلق التصديق إدراك النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والإذعان وأما التصور فيتعلق بأربعة أمور: المفرد ، النسبة في الخبر والإنشاء ، المركب الناقص .

- **أقسام التصديق**: يقين ، ظن .

الجهل وأقسامه

وهو مقابل العلم –تقابل الملكة والعدم– فينقسم بما انقسم فهو:

---

(١) التصديق ليس هو الحكم بل هو إدراك نسبة الخبر مطابقًا للواقع أم لا. والحكم لازم له.

١. **تصوري**: هو الجهل بالشيء في مورد التصور بحيث لو علم فإنه يعلم بالتصور.

٢. **تصديقي**: هو الجهل بالشيء في مورد التصديق بحيث لو علم فإنه يعلم بالتصديق.

والتصديقي (١): **إما بسيط وإما مركب .**

- **ليس الجهل المركب من العلم؛ لـ:**

١. عدم الانسجام مع تعريف العلم بأنه حصول صورة الشيء عند العقل فحضرت صورة غير صورة الشيء!.

٢. أن الجهل يقابل العلم، والجهل المركب جهل فكيف يكون من أقسام مقابله؟ .

٣. أن العلم يحكي عن الحقائق الواقعية، ومجرد اعتقاد من دون مطابقته للواقع لا يغيرها .

العلم ضروري ونظري (٢)

---

(١) فالعلم البسيط هو علم الحضوري بأن يكون للإنسان علم لكنه لا يعلم بأنه عالم مثل إدراك الإنسان لباري جَلَّ حيث كل الناس يدركه عَلَا لكنهم يختلفون في الالتفات إلى هذا العلم فمنهم من يغفل وهم الأكثر ومنهم وهم الخواص من يدركون أنهم يدركون الحق! الأسفار لصدر المتألهين قُدِّسَ سِرُّهُ -ش-.

(٢) الضروري هو ما لا يتوقف حصوله على شيء سواء أكان تصورا أم تصديقا، وعكسه النظري .

الفرق بين التصور البديهي والنظري :

إن البديهي لا أجزاء له ينحل إليها (كما أن الأكسيجن والهيدرجن لا ينحلان إلى شيء آخر، أو الجواهر) . وعكسه النظري -كمفهوم الإنسان -المنحل إلى الحيوان والناطق -. [هذا ما قاله الشيخ المطهري رَحِمَهُ اللَّهُ وقد يكون فيه بعض تأمل]

الفرق بين التصديق البديهي والنظري :

إن البديهي إذعان النفس بلا دليل -يكفي تصور المحمول والموضوع-. وعكسه النظري .

التصور البديهي: المعلوم بذاته الذي لا يتوقف على غيره . **التصديق البديهي** : حكم النفس بصدقه وإذعانها بلا توقف على الاستدلال.

التصور النظري : ما يتوقف العلم به على العلم بغيره . **التصديق النظري** : ما يتوقف الحكم به على التصديق والجزم بغيره .-ش-.

النظري (الكسبي) : ما يحتاج في حصوله إلى كسب ونظر -كتصور حقيقة الروح أو تصديق تحرك الأرض .

الضروري (البديهي) : لا -كتصور مفهوم الوجود أو تصديق عدم اجتماع النقيضين- .

- **أسباب التوجه** (ليتحقق البديهي):

١. **الانتباه** : مطرد في جميع البديهيات .
٢. **سلامة الذهن** : مطرد في جميع البديهيات .
٣. **سلامة الحواس** : خاص بالبديهايات المتوقفة على الحواس .
٤. **فقدان الشبهة** : أن يؤلف الذهن دليلا فاسدًا يناقض بديهية من البديهيات، ويغفل عما فيه من المغالطة.

عملية غير عقلية .[1]

- **تعريف الفكر** :

إجراء عملية عقلية في المعلومات الحاضرة لأجل الوصول إلى المطلوب .

وبتعبير أدق: حركة العقل بين المعلوم والمجهول .

- **التحليل العقلي** :

١. **مواجهة المشكل** .
٢. **معرفة نوعه** .
٣. **حركة العقل الذاهبة** : من المشكل إلى معلوماته المخزونة .
٤. الحركة **الدائرية** : للفحص عنها وتأليف ما يناسب المشكل .
٥. الحركة **الراجعة** : من المعلوم إلى المطلوب .

والحركات الثلاثة الأخيرة هي الفكر، وأما الأوليان فمقدمته ومن كان له قوة الحدس يستغني عن الحركتين الأوليين .

(١) الظاهر أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى جعل جميع هذه الأسباب في مرتبة واحدة، مع أن بعضها في رتبة المقتضي: ١و٢و٣ وأن بعضها في رتبة عدم المانع: ٤ -ش-.

الباب الأول: مباحث الألفاظ

إن للأشياء أربعة وجودات:

١. **الخارجي**: وهو ما في الخارج.

٢. **الذهني** (١): حاكٍ عنه بذاته بدون جعل جاعل، وهو علمنا بالأشياء الخارجية وغيرها من المفاهيم. والقوة المنطبعة هي الذهن والانطباع فيها هو العلم.

٣. **اللفظي**: حاكٍ عنه والخارج بجعل الجاعل.

٤. **الكتبي**: حاكٍ عنه كذلك .

فالكتابة تحضر الألفاظ والألفاظ تحضر المعاني في الذهن والمعاني الذهنية تدل على الموجودًات الخارجية.

الدلالة

التعريف: كون الشيء بحالة إذا علم بوجوده انتقل الذهن إلى وجود شيء آخر .

- **أقسام الدلالة** :

١. العقلية «الذاتية»: إذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في الخارج كالأثر والمؤثر – وهذا لا يختلف ولا يتخلّف .

٢. الطبعية : إذا كانت الملازمة بينهما طبيعية –وهذا قد يختلف ويتخلف والمناط فيها حال المتكلم– .

٣. الوضعية : إذا كان منشأ الدلالة التواضع والاصطلاح . وهي إما؛

أ. **لفظية**؛ إذا كان الدال الموضوع لفظا ينشأ العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به؛

١) المطابقية : دلالة اللفظ على تمام معناه الموضوع له .

٢) التضمنية : دلالته على جزء معناه الموضوع له الداخل في ضمنه –وهذا فرعها.

٣) الالتزامية : دلالته على معنى خارج عنه لازم له. جعلها من الوضعية لاستنادها إلى الوضع فلولاه لما حصل .

---

(١) لم يفرق المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين الوجود الذهني والعلم فرآهما سيّين وفيه ما فيه.

إن القدر المتيقن من التضمنية هو استعمال اللفظ في تمام الموضوع له ويفهم منه الجزء، ومن الالتزامية هو استعماله كذلك ويفهم منه اللازم. وأما إذا استعمل في الجزء دون الكل «الشجرة-الثمرة» أو اللازم دون المطابقي الملزوم «الغرفة-الأثاث» فغير صريح في عبائرهم؛ فقيل: هما من المجاز وقيل: من التضمنية والالتزامية . وقد يلاحظ عليهم : أن دلالة اللفظ على الجزء أو اللازم ضمن الكل دلالة عقلية لا وضعية فاللفظ دال على الكل بالوضع وبالجزء واللازم عقلًا فلذا عبر بعض: دلالة وضعية عقلية -التعليقة- [ورد مثله في الجوهر النضيد] .

ب. غيرها .

شروط الدلالة الالتزامية

١. كون التلازم ذهنيا -لا الخارجي فقط- .(١)

٢. كونه واضحا بيّنا -بالمعنى الأخص-.

تقسيمات الألفاظ

أ- **بلحاظ معنى اللفظ أنه إما واحد أو متعدد** -وهو أربعة:

١. المختص : له معنى واحد مختص به؛ الله سبحانه .(٢)

٢. المشترك : له معان متعددة موضوعة للجميع على حدة من دون سبق وضعه لبعضها عليه للآخر؛ العين.(٣)

٣. المنقول : مثله، غير أن الوضع لأحدهما مسبوق به على الآخر؛ الصلوة . إن المنقول ينسب إلى ناقله .

٤. المرتجل : مثله، غير أنه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنين؛ أكثر أعلام الشخصية .(٤)

---

(١) لا فرق بين التلازم أن يكون عرفيًا -الحاتم والجود- أو عقليًا -العمى والبصر- .

(٢) وبعضهم ذكر قسما آخر بدلا وأخص منه : العلَم -وهو ما له معنى واحد متشخص به-؛ لأن التشخص أخص من الاختصاص ولكن المصنف رحمه الله أدخل الأعلام في المرتجل -ت- .

(٣) ولكن ليس من الضروري وضعها في وقت واحد ولا كون الواضع واحدا .

(٤) وقد أدخله بعض في المشترك . فلم يشترط هجر المعنى الأول .

٥. الحقيقة والمجاز : مثله، لكنها موضوعة لأحدها فقط .[١]

- **تنبيهان :**

١) لا يصح استعمال الـ«٢،٣،٤،المجاز»في الحدود والبراهين إلا فيها لو هجر المعنى الأول .

٢) **المنقول :**

١. التعييني : يكون الناقل معينًا قاصدا مختارا .

٢. التعيني : لا .

ب- تعدد المعنى واتحاده :

١. الترادف : اشتراك الألفاظ المتعددة في معنى واحد .

٢. التباين: معاني الألفاظ متكثرة بتكثرها .[٢]

قسمة الألفاظ المتباينة :

المتغائران
- روعي فيهما الاشتراك في حقيقة واحدة = المثلان .
- لا (مشتركان بالفعل)
  - إن كانا مما لا يجتمعان = المتقابلان .
  - لا = المتخالفان .

١) المثلان : مشتركان في حقيقة واحدة بما هما مشتركان؛ محمد وجعفر، الإنسان والفرس .

الاشتراك إن كان؛

في حقيقة نوعية	في الجنس	في الكم	في الكيف
متماثلان	متجانسان	متساويان	متشابهان

والمثلان لا يجتمعان . (فيه؛ لو كانا من الذوات صح الكلام وإلا -من الصفات- فلا)

٢) المتخالفان : متغائران من حيث هما متغائران -وقد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضًا-.

٣) المتقابلان : معنيان متعاندان ومتنافران لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد؛

(١) في التعريف إشكال صغير «اشتراط استعماله في غير...» .

(٢) لا بتكثر الأوضاع -وقد أشار إليه المعلق في الجوهر—.

أ. **النقيضان** : أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ولا يرتفعان ولا واسطة بينهما .[1]

ب. **الملكة والعدم** : أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تصح فيه الملكة .

ج. **الضدان** : وجوديان متعاقبان على موضوع واحد ولا يتصور اجتماعهما فيه ولا يتوقف تعقل أحدهما على الآخر .[2]

د. **المتضائفان** : وجوديان يتعقلان معا ولا يجتمعان في وضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا .[3]

والتضايف على قسمين :

١. لا يجتمع ولا يرتفع كالخالقية والمخلوقية .

٢. لا يجتمع وقد يرتفع كالفوقية والتحتية بالنسبة له سبحانه .

ج- كيفية دلالة اللفظ على المعنى؛

١-المفرد ؛

١. لفظ لا جزء له ؛ قِ، «ب»سم الله .... .

٢. جزؤه لا يدل على جزئه حين هو جزء : محمد، عبدالله –المنطقي—.

٢-المركب : عكسه، شروطه :

(١) التناقض إما في المفردات وإما في المركبات وفي الأول خلاف ؛ اللهم إلا أن نبرر هكذا : المراد من السلب سلب الشيء في نفسه لا عن غيره -هذا هو لا إنسان- . ودليل المخالف هو تقدير الحكم مع المفرد . تبيين النقيض على المنطق الرمزي :

q	p
ك	ص
ص	ك

(٢) وقد يرد عليه بعض ما ذكر في الجوهر وأن قيد «المتعاقبان على موضوع واحد–أي هما مجتمعان فيه ولكن في زمانين» ليس في محله لأن بعض الصفات ليست كذلك كحرارة الشمس –حيث لا تجتمع مع برودتها في زمان آخر— وسواد القير وبياضه، فضيلة للإمام ورذيلته ...–ت—.

(٣) فهما لا يتوقف تعقل أحدهما على الآخر وإلا لزم الدور بل يتعقلان معًا .

١- للفظ جزء كعبدالله .

٢- للجزء معنى موضوع له بإزائه .

٣- للفظ دلالة على معنى الجزء .

٤- معناه مقصود للحكم .

أقسام المركب:

١- تام : يصح للمتكلم السكوت عنه .[١]

أ. خبري [٢]: صح وصفه بالصدق والكذب لذاته .

ب. إنشائي : لا .

٢- ناقص : لا .

أقسام المفرد

١. الكلمة : اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مستقل في نفسه، وبهيئته على نسبة ذلك المعنى إلى فاعل بعينه، نسبة تامة زمانية .

٢. الاسم : اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه، غير مشتمل على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية.

3. الأداة : اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه . [٣]

والأفعال الناقصة تلحق بها وسمّاها بعض بالكلمات الوجودية .

---

(١) هنالك خلاف في أن الساكت هو المتكلم أو السامع أو معا، [كلا! بل يلحظ الكلام من حيث هو هو -هل أنه كذلك أم لا — وإلا فيمكن التساؤل عن كل كلام ... وفيه كلام طويل] .

(٢) الخبر = القضية، القول، العقد، العقد الجازم، القول الجازم، الحكم .

(٣) هي الحرف باصطلاح النحاة . فكل ما عندهم حرف فعند المناطقة أداة وكذا العكس، وفيه؛ أنه ينتقض بضمير الفصل والأفعال الناقصة -م.

الباب الثاني : مباحث الكلي

الكلي والجزئي

الكلي : مفهوم لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض .[1]

الجزئي : عكسه .

مداليل:

١. الأدوات : مفاهيم جزئية .

٢. الكلمات : هيئتها جزئية، مادتها كلية .

٣. الأسماء : تختلف فقد تكون كلية –كأسماء الأجناس، وجزئية –كالأعلام .[2]

تفصيل الكلام؛ في المقام خلاف:

(١) **الأدوات**؛

أ. المشهور : جزئية؛ لوضعها لمعانٍ حقيقتها النسبة .

ب. بعض : كلية .

ج. آخر : لا هذا ولا ذاك؛ لأنها صرف آلة ودالة على مجرد الربط –والربط قسم من الوجود لا المفاهيم.

(٢) **الكلمات**؛

أ. كلية .

ب. جزئية .

ج. التفصيل –كما صنع رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ–.

(٣) **الأسماء**؛

بعض مداليلها كلية وبعضها جزئية وبعضها بمادتها كلية وهيئتها جزئية –كالمشتقات . وأما المبهمات –كالضمائر...– فخلاف؛

أ. المشهور : جزئية؛ لإبهامها فبألفاظ أخرى تتشخص،كالموصول بالصلة .

---

(١) الكلي لا يطلق على المركب، والحدُ التام مركب ! .

(٢) هنالك خلط بين الجزئي بالمعنى المنطقي والفلسفي –ش–.

ب. كلية وإن كانت في الاستعمال جزئية –ت–.

الجزئي الإضافي

هو الأخص من شيء، أو : المفهوم المضاف إلى ما هو أوسع منه دائرة .

- **النسبة بين الجزئي الحقيقي والإضافي:**

أ. المشهور: العموم والخصوص مطلقًا؛ فكل حقيقي إضافي؛ لدخوله فيما أوسع منه «المفهوم، الشيء، الأمر».

ب. من وجه : بعض الإضافي حقيقي ... لأنه تعالى جزئي حقيقي ولا يندرج سبحانه تحت شيء . وأجيب:

١. لا مانع؛ فإنه داخل في مفهوم أوسع «الواجب الوجود، الموجود، الشيء» وإنما المراد صرف المفاهيم المشيرة إليه تعالى .

٢. ليس تعالى جزئيًا ولا كليًا لأنه موضوع للوجود لا المفهوم –ت–.)

المتواطئ والمشكك[١]

الكلي ينقسم إليهما :

المتواطئ : الكلي المتوافق أفراده في صدق مفهومه عليها .

المشكك : عكسه . [٢]

المفهوم والمصداق

المفهوم : نفس المعنى بما هو .

المصداق : ما ينطبق عليه المفهوم .

---

(١) وهما وصفان للأفراد ولكن باعتبار أن المفهوم حاك عن الخارج فيسري حكم الخارج إلى المفهوم؛ لأنه يستحيل أن المفهوم له تشكيك ... –ش–.

(٢) المشكك على أقسام: ١- العامي «المنطق» ٢- الخاصيّ «فلسفة» ٣- الأخصي ٤- الأخص الأخصي .

والمفهوم تارة جزئي وأخرى كلي، والمصداق يكون جزئيًا حقيقا وإضافيا، ولا يجب أن يكون من الأمور الموجودة فإنما هو مصداق من مصاديق ذهنية .

المعقول الأول : المفهوم المنتزع من المصداق الخارجي .

المعقول الثاني : // // // الذهني .

العنوان والمعنون أو دلالة المفهوم على مصداقه

الحمل الأولي : إذا كان النظر إلى الحكم مقصورا على الحكم وحده .

الحمل الشائع : إذا لوحظ المفهوم حاكيا عن المصداق، فالمفهوم عنوان والمصداق معنون .

التفصيل : إنهما :

١ . **وصفان للموضوع** : ما ذكر –الموضوع «المفهوم» يلحظ بها هو هو، وحاك عن المصداق.

٢ . وصفان **للحمل والنسبة** : –ما هو في الكليات الخمس–؛ الأولي : الاتحاد بين الموضوع والمحمول مفهومًا «الحمل المفهومي»، الإنسان حيوان ناطق. الشائع : الاتحاد بينهما في الخارج والوجود والمصداق «الحمل الخارجي»، الإنسان حيوان –ت،ش–.

النسب الأربع(١)

يبحث عن التباين هنا «مصداقًا» فالحمل شائع وهناك مفهوما فالحمل أولي .

كل كليين
- يشارك تمام أفراد الآخر .
- لا – يشارك بعضها –الأخص من وجه
  - لا – يشارك أحدهما جميع الآخر دون العكس –الأعم مطلقا
    - لا –التباين

مرجعهن :

١ . التساوي : قضيتان موجبان من طرفين .

---

(١) على المنطق الرمزي : نرمز الموضوع (S) والمحمول (P)، والإيجاب الكلي (a) والجزئي (i)، والسلب الكلي (e) والجزئي (o) :

SaP ، SeP ، SiP ، SoP

٢. العموم مطلقًا :

أ. موجبة كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم

ب. سالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص «ليس بعض...» .

٣. العموم من وجه :

أ. موجبة جزئية موضوعها أحد الطرفين مخيّرا .

ب. سالبتان جزئيتان من الطرفين .

٤. التباين : سالبتان كليتان من الطرفين .

النسب بين نقيضي الكليين

١- نقيض المتساويـــين : متساويان .

٢- نقيض الأعم مطلقًا : الأعم مطلقًا بالعكس .

٣- نقيض الأعم من وجه : متباينان تباينًا جزئيًا .

٤- نقيض المتباينين : متباينان تباينًا جزئيًا .

التباين الجزئي : عدم الاجتماع في بعض الموارد لكل من الطرفين –مع غض النظر عن الموارد الأخرى، يجتمعان أم لا– فهو جامع بين التباين الكلي والعموم من وجه –م،ت–.

التباين الكلي : لا يجتمعان في بعض الموارد . (١)

---

(١) جاء في شرح الشمسية «ص١٨١-١٨٢» : هو (التباين الجزئي) صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة، فمرجعه إلى سالبتين جزئيتين، كما أن مرجع التباين الكلي سالبتان كليتان؛ والتباين الجزئي إما عموم من وجه أو تباين كلي، لأن المفهومين إذا لم يتصادقا في بعض الصور فإن لم يتصادقا في صورة أصلا فهو تباين كلي وإلا فعموم من وجه وعلى التباين الكلي؛ لا يلزم من تحقق التباين الجزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلا .

الكليات الخمس

الكلي

ذاتي: نوع، جنس، فصل

عرضي: خاصة، عرضي عام

الكلي
- عين حقيقة أفراده – النوع .
- لا
  - جزؤها
    - تمام المشترك بين شيء منها وبعضها الآخر – الجنس .
    - لا – الفصل .
  - لا
    - يختص بأفراد حقيقة واحدة – الخاصة .
    - لا – العام .

١. **النوع** : تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط في جواب «ماهو؟» أو: تمام حقيقة الجزئي الواحد المتشخص –ت– .

٢. **الجنس** : // // الجزئيات[١] // بالحقيقة // .[٢]

٣. **الفصل** : جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب «أي شيء هو في ذاته» .

النوع: إضافي، حقيقي

الإضافي: عال، متوسط، سافل

الجنس: قريب، بعيد، متوسط

الفصل: قريب وبعيد، مقوم ومقسم

النوع[٣]:

١– الحقيقي : أحد الكليات الخمس .

٢– الإضافي : الكلي الذاتي الذي فوقه جنس .

---

(١) أو الكليات . وقد أُشكل على التعريف بكونه غير مانع للحد التام فإنه تمام الحقيقة، ويمكن أن يقع في جواب ماهو ... –التفصيل ت–.

(٢) للجنس تقسيمان لا ربط أحدهما بالآخر : قريب وبعيد «وهما صفتان لُغويّتان نسبيتان غير ثابتتين» . عال، متوسط، سافل «صفات ثابتة» –تفصيل: ت،ش–.

(٣) خلاف في أن النوع مشترك لفظي فيهما أم معنوي، ظاهره الأول وفيه؛ أن تقسيمه إليهما تقسيم حقيقي بينما المشترك اللفظي لا تشترك معانيه إلا بلفظه دون مفهومه –ت–.

مقوّم العالي مقوم السافل -ولا العكس- ومقسم السافل مقسم العالي -ولا العكس- .

الذاتي والعرضي

الذاتي : المحمول الذي تتقوم الموضوع به غير خارج عنه «وهو النوع (=نفس الماهية)، والجنس والفصل (جزءان لها[1])» .

العرضي : المحمول الخارج عن ذات الموضوع، لاحقًا له بعد تقوّمه بجميع ذاتياته؛

١ . **الخاص** : الكلي الخارج إن عرض على موضوعه فقط فخاصة .

٢ . **العام** : وإلا فعامّ .

تنبيهات وتوضيحات

١ . قد يكون الشيء الواحد خاصة بالقياس إلى الموضوع، وعرضا عاما إلى الآخر «الماشي—الحيوان،الإنسان».

٢ . وقد يكون عرضيًا بالقياس إليه وذاتيا إلى آخر «مفرق البصر—الجسم،الأبيض» .

٣ . كل من الخاصة والفصل مفرد ومركب «الناطق، حساس متحرك بالإرادة» [2].

٤ . **الصنف** : كل كلي أخص من النوع، ويشترك مع باقي أصناف النوع في تمام حقيقتها، ويمتاز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة .

وعُرف أيضًا : النوع المقيد بصفات عرضية. «فلا يتوهم دخوله في النوع؛ لأنه مركب منه (أمر داخل في حقيقة الشيء) والصفات (خارج عنها) والمركب من الداخل والخارج خارج عنها؛ لعدم كونه بمجموعه مقوّما لها -ت-.

---

(١) جزء الشيء لا يكون محمولا عليه؛ لاشتراط الاتحاد بين المحكوم عليه والمحكوم به . ج؛ إنما الشرط بحسب الخارج، لا الذهن، والجزئية بالنسبة للجنس والفصل بحسب الذهن -ت-.

(٢) سبب التركيب :

١- عدم وجود لفظ واحد دال عليه .

٢- تردد الفصل بينهما، ولم يتعين بينهما فذكرا معًا -ت-.

٥. الحمل وأنواعه :

١. **طبعي ووضعي**[١] : حمل يقتضيه طبع الإنسان ولا يأباه؛ طبعي –حمل الأعم على الأخص– وإلا =الأعم مطلقًا ومن وجه –الحيوان والأبيض– فهو وضعي[٢].

٢. **ذاتي أولي وشائع صناعي** : إذا كانا متحدين مفهومًا –فالتغاير اعتباري– فالذاتي الأولي «الإنسان حيوان ناطق» وإلا فالشائع الصناعي .

- نكتة : كلما كانا متحدين مفهومًا فلا محالة متحدان مصداقًا ولا العكس .

٣. **المواطاة واشتقاق** : حمل «هو هو» ذات الموضوع نفس المحمول؛ مواطاة وحمل «هو ذو[٣]هو»؛ اشتقاق .

- المقصود من المحمول في الكليات الخمس هو الطبعي الصناعي المواطاة .

العروض معناه الحمل

للعروض معنيان :

١. العرض – يراد به المقابل للجوهر .

٢. العرض – يراد به العرضي المقابل للذاتي (الحمل) .

فالضحك يعرض على الإنسان بالمعنى الأول لا الثاني .

تقسيمات العرضي

١. **لازم** : ما يمتنع عقلا انفكاكه عن موضوعه .[٤]

---

(١) كل محمول كلي حقيقي ومعنى الكلي الحقيقي والإضافي (شم: ص١٨٧): الحقيقي ما صلح لأن يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل، سواء أمكن الاندراج في نفس الأمر أو لا. والإضافي : ما اندرج تحته شيء آخر في نفس الأمر ، فيكون أخص منه بدرجتين: ... .

(٢) وأما المساوي فهو يندرج تحت الأولي والصناعي ... .

(٣) [او اي مضاف آخر] .

(٤) اللازم قد يكون لازمًا :

١. لخصوص الوجود الخارجي لموضوعه : الحارة – النار .

٢. // // الذهني // // : الكلي –الإنسان (المعقول الثاني) .

٣. للوجودين معا : الزوجة –الأربعة (لازم الماهية) –ت– .

٢. **مفارق** : لا ، وهو دائم وسريع الزوال وبطيئه .

اللازم : بيّن؛

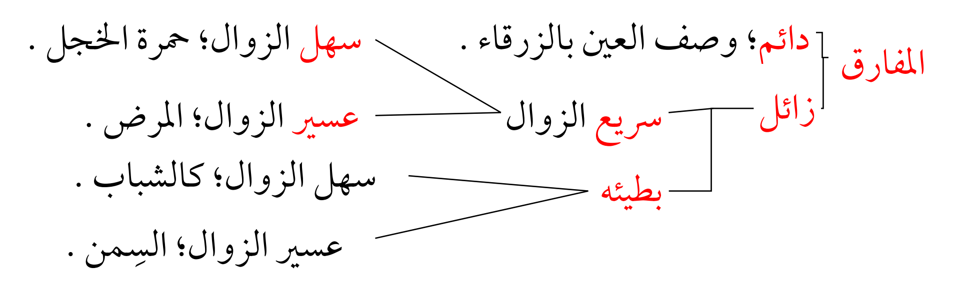
١- بالمعنى الأخص: ما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم -بلا واسطة .

٢- بالمعنى الأعم: ما يلزم من تصورهما وتصور النسبة الجزم بالملازمة : ٢ = نصف ٤ .

وجه الأعمية : أنه سواء تصور الملزوم كاف في تصور اللازم والانتقال إليه أم لا .[(١)]

٣- غير البين[(٢)] : ما يقابل البيّن مطلقًا بل إثبات الملازمة يحتاج إلى إقامة دليل .

- **الخلاصة : معنى البيّن مطلقًا ما كان لزومه بديهيا، وغير البيّن ما كان لزومه نظريا .**



الكلي

١. **الطبيعي** [(٣)]: طبيعة الشيء بما هو «مأخوذ لا بشرط» . وهو موجود في الخارج بوجود

---

(١) البيّن ليس مقسمًا بل له معنيان والمراد بالأعم هو ما يكفي فيه للجزم تصور الأطراف الثلاثة لا أنه ما لا يكفي إلا تصور الثلاثة -ت-.

(٢) قد يطلق على خصوص أحد القسمين وأما تعريفه رحمه الله فيصلح لغير البين بالمعنى الأعم وأما غير البين بالمعنى الأخص فيشمل البين بالمعنى الأعم وغير البين بالمعنى الأعم .

(٣) إنما يكون وصف شيء بالكلي في العقل لا في الخارج لأنه محل الجزئيات المتشخصة فالطبيعي الموجود هو الذي يكون معروض الكلية، ووجوده بوصف الكلية محال فلا يعرض عليها مفهوم الكلية بل ما هو مصداق لمفهوم الكلي كالحيوان «زيد حيوان» إذ؛ مفهوم الحيوان غير مفهوم الكلية .

وقال بعض -كالملا عبدالله رحمه الله- سمي بالطبيعي لكونه موجودا في الطبيعة اي الخارج .

أفراده .[١]

٢. **المنطقي**: إذا لوحظ مفهوم الوصف بالكلي وحده (مفهوم ما لا يمتنع الصدق على الكثيرين) مجردا عن كل مادة فلا وجود له إلا بالعقل .

٣. **العقلي** : إذا لوحظ المجموع من الوصف والموصوف –أي بما هو وصف كلي كإنسان كلي.

[الظاهر في الطبيعي يلحظ الموصوف وفي المنطقي الوصف وفي العقلي كليهما كما يظهر من المثال]

السطح فوق؛

ذات السطح بما هو هو- الطبيعي	الفوق بما هو هو- المنطقي	كلاهما بما هو هو- العقلي

• **تنبيه** : الجزئي تصح أيضًا فيه هذه الاعتبارات الثلاثة؛ (زيد جزئي) فمفهوم العارض (الجزئي) منطقي والمعروض (زيد) طبيعي والمجموع منهما عقلي .

الباب الثالث: المعرف وتلحقه القسمة

المقدمة في مطلب ما وأي وهل ولم

هنالك مراحل ثلاث:

١. **التعريف اللفظي** : تصور معنى اللفظ إجمالا .

٢. **التعريف الاسمي** : تصور ماهية المعنى فالسؤال بــ(ما) الشارحة –شرح الاسم .[٢]

٣. السؤال ب(أي) عن المميزات ويجاب بالفصل والخاصة وبــــ(هل) البسيطة عن التصديق بوجوده أو عدمه.

---

(١) لا بوجود منحاز ولا بوجود واحد سار في الجميع كسريان خيط السبحة في أفرادها؛ لأنه يحمل عليها بالشائع وملاكه الاتحاد وجودًا وهنالك تفاصيل –ت–.

(٢) ولكن لا يختص السؤال ب(ما) عن الثاني . والتعرعلى قسمين: التعريف اللفظي والحقيقي –وهو قسمان:

١. تعريف مالم يعلم بوجوده في نفس الأمر –تعريف بحسب الاسم .

٢. // علم // // –// الحقيقة .

• **(ما) الحقيقية** : إذا كان السؤال عن تفصيل ما يعلمه إجمالا والجواب جواب الشارحة والحقيقة على لسان المناطقة هي الماهية الموجودة و**الحدود قبل الهليّات البسيطة حدود اسمية وهي بأعيانها بعدها تنقلب حدودا حقيقية .**

٤. **(هل) المركبة** : طلب التصديق بثبوت صفة أو حال شيء لشيء، أو عدمه .

٥. لِم : طلب علة الحكم (لِم الإثباتية –الواسطة في الإثبات) أو الحكم والوجود معًا (لِم الثبوتية –الواسطة في الثبوت)؛ لِم كان الله سبحانه مريدا، و لِم كان المغناطيس جاذبا للحديد؟

التعريف

١. الحد التام : التعريف بجميع ذاتيات المعرف –بالجنس والفصل القريبين .

فهو يساوي المحدود في المفهوم ويدل عليه بالمطابقة .

٢. الحد الناقص : التعريف ببعض الذاتيات فهو إما على الفصل فقط أو هو مع الجنس البعيد.[1]

فلا يساويه فيه ولكنه مساو في المصداق ويدل عليه بالالتزام فلا يكون تصوره تصورا للمحدود بحقيقته بل يميزه عما عداه .

٣. الرسم التام : الجنس مطلقًا[2] + الخاصة –فهو مستمل على الذاتي والعرضي .

٤. الرسم الناقص : الخاصة ، فهو مشتمل على العرضي وحده .

والرسم مطلقًا كالحد الناقص .

التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية

تعريف شيء بذكر أحد أفراده ومصاديقه مثالا له –التعريف بجنس المثال . وهذا قسم من التعريف بالخاصة لأن المثال مما يختص بذلك المفهوم –الرسم الناقص (هنالك إشكال عليه –ت–).

---

(١) ولكن منع القوم التعريف بالمفرد أو الخاصة فقط لعدم التمييز عما عداه؛

الرسم التام : الجنس القريب + الخاصة .   الرسم الناقص : الجنس البعيد + الخاصة .

(٢) وقيل : الجنس البعيد + الخاصة = الرسم الناقص –م–.

ويلحق به التعريف بالتشبيه للشبه القائم بين المشبه والمشبه منه .

شروط التعريف

١. تساوي المعرِف والمعرَف في الصدق أي كون المعرِف جامعا مانعا أو مطردا منعكسا .[1]

٢. كون المعرِف أجلى مفهوما وأعرف عند المخاطب من المعرَف .

٣. عدم كون المعرِف عين المعرَف في المفهوم ؛ إنسان وبشر .

٤. خالٍ من الدور .

٥. كون الألفاظ المستعملة ناصعة واضحة لا إبهام فيها .

القسمة

وهي تجزئة الشيء وتفريقه إلى أمور متباينة –تعريف لفظي .   **شروطها** :

١- لا بد من ثمرة .

٢- لا بد من تباين الأقسام .   فقسم شيء لا يصبح قسيمًا له وكذا العكس .

٣- أساس القسمة .

٤- جامعة ومانعة .

أنواع القسمة[2]

١- **قسمة الكل إلى أجزائه (القسمة الطبيعية)** : الإنسان= حيوان + ناطق .

٢- **قسمة الكلي إلى جزئياته (القسمة المنطقية)** : تقسيم الجنس إلى أنواعه والأنواع إلى الأصناف ...، والموجود إلى المجرد والمادي والمادة إلى الجماد .... .

---

(١) معنى التساوي هو التصادق؛ كلما صدق أحدهما صدق الآخر . ويجوز التعريف بالأعم في التعاريف اللفظية؛ العنب فاكهة .   هنالك خلاف في جواز التعريف بالأعم أو الأخص رجوعا –ت–.

(٢) وهنالك قسمة أولية (كون الاختلاف بين الأقسام بالذات كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس و...) وثانية (كونه بينها بالعرض كتقسيم الإنسان إلى النجفي والكربلائي و...) .

الفارق بينهما : في المنطقية يجوز حمل الأقسام على المقسم والعكس –الاسم مفرد وهذا المفرد اسم –، وأما الطبيعية فلا يجوز عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي .[1]

وفي المنطقية لا بد من جهة واحدة جامعة في المقسم وجهة افتراق في الأقسام، وأما **الجامعة** فإما:

١ – مقوّمة للأقسام ، داخلة في حقيقتها فهي إما؛

أ. جنس، وجهات الافتراق الفصول: سمي التقسيم تنويعًا والأقسام أنواعًا، كالمفرد: اسم وفعل وحرف.

ب. جنس أو نوع، وجهات الافتراق العوارض اللاحقة للمقسم: سمي التقسيم تصنيفًا والأقسام أنواعا، كالاسم: مرفوع،منصوب،مجرور .[2]

ج. جنس أو نوع أو فصل، وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم: سمي التقسم تفريدًا والأقسام أفرادا .

٢– خارجة عن الأقسام ؛ الأبيض: ثلج وقطن و... (الجامعة البياض وهو خارج عن حقيقة الأقسام).

أساليب القسمة

١. **القسمة الثنائية** : وهو الترديد بين النفي والإثبات .

٢. **القسمة التفصيلية** : التقسيم إلى الأقسام ابتداء إلى الأقسام المحصورة؛

أ. **عقلية** : يمنع العقل عن كون قسم آخر لها –ترجع إلى الثنائية .

ب. **استقرائية** : لا ؛ سواء نقطع من الخارج بعدم وجود قسم آخر –الاستقراء التام– أم لا ، كتقسيم مدرسة معينة إلى صف أول وثان وثالث، عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها، مع إمكان حدوث فيها .

---

(١) ولكن (هذا المفرد...) ليس من قبيل حمل القسم على المقسم لأنه جزئي بينما المقسم كلي المفرد. وقد ذكر فرق آخر: صحة التقسيم على المفصلة الحقيقة في المنطقية بخلاف الطبيعية –ت–.

(٢) ولكن التصنيف أنما يكون بحسب النوع كما تقدم .

التعريف بالقسمة

إن القسمة بجميع أنواعها عارضة للمقسم في نفسها، خاصة به غالبًا . والعارض المحمول ليس هو نفس الأقسام وإنما هو تقسيم للأقسام لعدم جواز حمل الأقسام على المقسم –إلا في بعض الموارد بحسب التحليل العقلي، فالمحمول العارض على الكلمة (الكلمة: اسم و...) محذوف وهو (تنقسم، منقسمة) والانقسام لهذه الأقسام محمول عارض خاصة للكلمة .

يجوز تعريف المقسم بقسمته إلى أنواعه وأصنافه فالتعريف يكون بالخاصة وهو الرسم الناقص .

كسب التعريف بالقسمة أو كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري؟

طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان وأما التصوري فهنالك طريقان :

١. طريقة التحليل العقلي

الكلام الكلام في الأدوار الخمس التي مرت علينا وإنما الكلام ههنا هو تطبيقات ما أخذناه .

٢. طريقة القسمة المنطقية الثنائية

وتسمى بالحصر العقلي الذي يدور مدار النفي والإثبات –كما تقدم– والفرق بين هذا وسابقه أنه : في عملية التحليل نبدأ من الأسفل إلى الأعلى، وفي القسمة نبدأ من الأعلى إلى الأسفل .



القضية

المركب التام الخبري الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته .(١)

وبعض الإنشاءات بدلالتها الالتزامية تدل على الإخبار .

---

(١) فيه: هذا لا يناسب القضية المعقولة لما تقدم من أن المركب هو لفظ، ولأن متعلق الصدق والكذب هو اللفظ لا غيره –ت–.

أقسام القضية

- **الحملية والشرطية :**

الحملية : ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه .

الشرطية : ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها .

فالنسبة في الحملية هي الثبوت والاتحاد، وفي الشرطية هي الاتصال والتصاحب .

- **الشرطية المتصلة والمنفصلة**

المتصلة : ما إذا كانت النسبة بين القضيتين هي الاتصال أو التعليق أو نفي ذلك .

المنفصلة : ما إذا كانت النسبة هي الانفصال والعناد أو نفي ذلك .

الموجبة : ما لو كان الحكم فيه بنسبة الحمل أو الاتصال أو الانفصال .

السالبة : ما لو كان الحكم فيه بسلب الحمل // // .

أجزاء القضية

الحملية : المحكوم عليه ، المحكوم به ، النسبة (الدال عليها = رابطة) .

الشرطية : المقدم ، التالي ، النسبة (كذلك) .

أقسام القضية باعتبار الموضوع

أ. **الحملية: شخصية، طبيعية، مهملة، محصورة (كلّية وجزئية) .**

لو كان **الموضوع** :

١. جزئيا فشخصية : زيد في الدار .

٢. كليا فالحكم إما على :

أ. نفس الموضوع الكلي بما هو كلي فطبيعية : الناطق فصل .

ب. الكلي بملاحظة أفراده ولكن بشكل مبهم فمهملة : الإنسان في خسر .

ج. الكلي بملاحظة أفراده ولكن بشكل مبين فمحصورة : وهي :

١) كلية : ما إذا كان الحكم على جميع الأفراد: **الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِن**[1].

(١) في الحديث تفسيران : عام وهو واضح، وخاص وهو أن من أسمائه ﷻ المؤمن فالمراد بالمؤمن

٢) جزئية : ما إذا كان على بعضها : بعض العبيد شاكر .

لا اعتبار إلا بالمحصورات

وأما الشخصية فلا شأن للمنطق فيها وأما الطبيعية فكسابقها وأما المهملة فهي بقوة الجزئية؛ فإن المهمل يصدق على كلا الطرفين بلا تعيين ولكن يكتفى بالقدر المتقين لأنه صادق على كل حال .

سور الحمليات(١)

١ . الموجبة الكلية (كل): كلّ، جميع، عامّة، كافّة، لام الاستغراق ... وكل لفظ دال على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع .

٢ . السالبة الكلية (لا) : لا شيء، لا واحد، النكرة في سياق النفي، .كذلك .

٣. الموجبة الجزئية (ع) : بعض، واحد، كثير، قليل، ربما، قلما ... .كذلك .

٤ . السالبة الجزئية (س) : ليس بعض، بعض ... ليس. ليس كلّ، ما كلّ، لا كلّ، .كذلك .

يرمز الموضوع بـ(ب) والمحمول بــــ(حـــ) .

ب. الشرطية : **شخصية ، مهملة ، محصورة .**(٢)

وهي باعتبار الأحوال والأزمان التي يقع فيها التلازم أو العناد [وأما باعتبار الأجزاء فقد يمكن تقسيمها إلى الأربعة كما صنعه جماعة].

الأول هو العبد والثاني هو الله ﷻ: إن العبد مرآة للحق ﷻ وقد يمكن به تصحيح **أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ .**

(١) المحصورات الأربع **بالمنطق الرمزي** بالترتيب (الإنسان والكاتب):

$1.\ (\forall x)(Hx \rightarrow Gx) \quad 2.(\forall x)(Hx \rightarrow \square\, Gx) \quad 3.\ (\exists x)(Hx \,\&\, Gx) \quad 4.(\exists x)(Hx \,\&\, \square\, Gx)$

[(HG) المحمولان و (→) بمعنى (لو)، و(&) بمعنى (و). (∀x) بمعنى (بإزاء كل x)، و(∃x) بمعنى (هنالك x ...) فيقرأ هكذا : كل إنسان كاتب؛ بإزاء كل من x فلو كان x إنسانا فــx كاتب وفي الجزئية : هنالك x فلو كان الـــx إنسانا فكاتبا . وهلم جرا .

(٢) وبما أن الطبيعية مجرد مفهوم في الذهن - باعتبار الموضوع - فتخرج عن ساحة الشرطيات .

شخصية : وهي ما حكم فيها بالاتصال، أو التنافي، أو نفيهما في زمن معيّن شخصي، أو حال معين كذلك .

مهملة : كذلك ولكن من دون نظر إلى عموم الأحوال والأزمان، أو خصوصهما .

محصورة : وهي ما بُيِّن فيها كمية أحوال الحكم وأوقاته كلًا أو بعضا، وهي على قسمين كالحملية:

كلية : ما إذا كان إثبات الحكم، أو رفعه فيها، يشمل جميع الأحوال والأوقات.

جزئية: كذلك ولكن الحكم يختص في بعض غير معين من الأحوال والأوقات.

سور الشرطيات

١. الموجبة الكلية: كلما، مهما، متى، ونحوها في المتصلة، و: دائمًا في المنفصلة [ونحوها].
٢. السالبة الكلية: ليس أبدا، ليس البتة، في المتصلة والمنفصلة [ونحوها].
٣. الموجبة الجزئية : قد يكون، فيهما [ونحوها].
٤. السالبة الجزئية : قد لا يكون، فيهما، وليس كلما، في المتصلة خاصة [ونحوها].

تقسيمات الحملية

١. الذهنية ، الخارجية ، الحقيقية

إن الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء وهو فرع ثبوت المثبت له -وأما السالبة فتصدق بانتفاء الموضوع كـ(ليس الميرزا حشمشم في الدار)- ولكن وجود موضوعها يكون في :

١. الذهن فقط : فذهنية ، كالحكم بتغاير اجتماع النقيضين والمثلين، وإمكان وجود جبل من ياقوت .

٢. الخارج -كان الحكم فيها للموضوع بقيد الوجود الخارجي مع غضّ النظر عن الزمان الماضي والحاضر والمستقبل- فخارجية ، كل طالب في المدرسة مجد .

٣. نفس الأمر والواقع -الحكم على الأفراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معًا-[١] فحقيقية، كل ماء طاهر.

٢. المعدولة والمحصلة[٢]

المحصلة : ما كان موضوعها ومحمولها محصّلًا -موجبة أم سالبة-: الهواء نقي، الهواء ليس بنقي .

المعدولة : ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولًا -موجبة أم سالبة-:

- **تمتاز الموجبة معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول:**

١. **معنىً** : السالبة هي سلب الحمل، والمعدولة هي حمل السلب .[٣]

٢. **لفظًا** : السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب، والمعدولة تجعل قبله، وغالبا تستعمل «ليس» في السالبة و«لا» أو «غير» في المعدولة .

(ليس الإنسان هو حجرًا V الإنسان ليس حجرًا) ، (الإنسان هو ليس حجرًا)

٣. الموجهات

- **مادة القضية** : هي النسبة بين الموضوع والمحمول فيها وهي ثلاثة :

١. **الوجوب** : ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع[٤] ولزومه له .

٢. **الامتناع** : استحالة ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع .

٣. **الإمكان** : عدم وجوب ثبوت المحمول لذات الموضوع ولا امتناعه .

---

(١) طبيعة الموضوع أنه إذا وجد في الخارج يحمل عليه هذا المحمول .

(٢) أي الأمر الوجودي الحاصل أي: متحقّق وموجود وله أثر خارجي. فهي: ما يكون فيها الموضوع أمرا وجوديا، يثبت فيها المحمول للموضوع، ويكون اتحاد بينهما ⇐المحصل : هو الدال على شيء موجود .

(٣) فالسالبة محصلة المحمول تكون أعم من الموجبة معدولة المحمول؛ لأن السالبة تصدق مع وجود موضوعها وعدمه دون الموجبة (شريك الباري ليس هو بصيرًا √)(شريك الباري هو ليس بصيرًا أو هو غير بصير ✗) -ت-.

(٤) فبقيد الذات يخرج ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع .

ويقال له «الإمكان الخاص» V «الإمكان الحقيقي» في مقابل «الإمكان العام -وهو ما يقابل إحدى الضرورتين ضرورة الإيجاب أو السلب أي سلب الضرورة عن الطرف المقابل» .

التقابل بين الإمكان والضرورة تقابل الملكة والعدم –الإمكان – [والصحيح التناقض].

- **جهة القضية** :ما يفهم ويتصور من كيفية النسبة بحسب ما تعطيه العبارة من القضية .
- **الفرق بين الجهة والمادة** : مع أنّ كلًا منهما كيفية في النسبة :

إن المادة هي تلك الكيفية الواقعية في نفس الأمر التي هي إما الوجوب أو الامتناع أو الإمكان، ولا يجب أن تُفهم وتتصور في مقام توجه النظر إلى القضية. وأما الجهة فهي خصوص ما يُفهم ويتصور منها، وإلا فالجهة مفقودة، أي: لا جهة لها، فعليه، لا تجب أن تكون مطابقة للنسبة الواقعية وهذا لا يعني جواز التناقض وإلا فالقضية كاذبة : كل أ ب دائما أو بالإمكان .

- **القضية** التي يبّن فيها كيفية النسبة = موجَّهة. وما أُهمل = مطلقةVغير موجّهة V مهملة V منوعة V رباعية.

أنواع الموجهات

أ. **بسيطة** :[1]

١. **الضرورية الذاتية (المطلقة)** : ما دلت على ضرورة ثبوت أو سلب المحمول عن ذات الموضوع ما دام الذات موجودًا مطلقًا ؛ الإنسان حيوان بالضرورة .

٢. **الضرورية الأزلية**: وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفة بدون قيد فيها، حتى قيد مادام ذات الموضوع، وهي تنعقد في وجود الله ﷻ وصفاته: مثل «الله موجود بالضرورة الأزلية» .

٣. **المشروطة العامة** : تلك ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته[2]؛ كل ماشٍ متحرك بالضرورة مادام ماشيًا .

٤. **الدائمة المطلقة**: ما دلت على دوام الثبوت أو السلب مادام الموضوع بذاته موجودًا – ضروريا له أم لا–؛ كل فلك متحرّك دائما .

---

(١) أساس جميع البسائط هي الضرورة والدوام والفعل والإمكان –ت–.

(٢) أي : بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه . ذات الموضوع = ما يصدق عليه الموضوع . مفهوم الموضوع = وصفه وعنوانه؛ فإن ذاته يعرف به .

٥. العرفية العامة : تلك ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته[(١)]؛ كل كاتب متحرّك الأصابع دائما مادام كاتبا .

٦. المطلقة العامة (الفعلية) : ما دلت على أن النسبة واقعة فعلًا -بلا التفات إلى وقت آخر- كل إنسان ماشٍ بالفعل .

وعليه فالمطلقة العامة أعم من جميع القضايا السابقة.

٧. الحينية المطلقة : تلك ولكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه؛ كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر .

٨. الممكنة العامة : ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية، فإن كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب، وإن كانت سالبة، فعلى سلب ضرورة الإيجاب [(٢)]؛ كل إنسان كاتب بالإمكان العام، وعليه فالممكنة العامة أعمّ من جميع القضايا السابقة.

٩. الحينية الممكنة : تلك ولكن إمكانها بلحاظ اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه؛كل ماشٍ غير مضطرب اليدين بالإمكان العام حين هو ماشٍ [(٣)].

- وهي يؤتى بها عندما يتوهم أن المحمول يمتنع ثبوته للموضوع حين اتصافه بوصفه.

ب. مركبة : ما انحلت إلى قضيتين بسيطتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة .

فهي مركبة من قضية : صريحة هي الجزء الأول وغير صريحة تخالف الجزء الأول بالكيف وتوافقه بالكم، غير مذكورة -وإنما يشار إليها بـــ«لا دائمًا» و«لا بالضرورة» .وإنما يُلتجأ إلى التركيب عندما تستعمل موجهة عامة تحتمِل وجهين: الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللادوام . أهمها :

(١) أي مادام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني .

(٢) أي الحكم بسلب الضرورة المطلقة من جانب مخالف الحكم . سلب الضرورة من طرف واحد؛ النار حارة؛ حيث إن الحرارة ضرورية للنار ولكن عدمها ليس ضروريا .

(٣) المثال أجنبي عن المقام فالأولى: كل حي نام بالإمكان العام حين هو حي -ت-.

١. **المشروطة الخاصة** : المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي، فهي مركبة من (مشروطة عامة + مطلقة عامة «لا دائمًا»)؛ كل شجر نامٍ بالضرورة مادام شجرا لا دائمًا [١].

٢. **العرفية الخاصة** : العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي، فهي مركبة من (عرفية عامة + مطلقة عامة «لا دائمًا»)؛ كلُّ شجر نامٍ دائمًا مادام شجرا لا دائمًا.

٣. **الوجودية اللاضرورية** : المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية، فهي مركبة من (وجودية لاضرورية + مطلقة عامة وممكنة عامة)؛ كلّ إنسان متنفّس بالفعل لا بالضرورة[٢].

٤. **الوجودية اللادائمة** : المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي، فهي مركبة من مطلقتين عامتين؛ لاشيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائمًا .

٥. **الحينية اللادائمة** : الحينية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي، فهي مركبة من (حينية مطلقة + مطلقة عامة –مشار إليها باللادوام الذاتي–)؛ كلّ طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائمًا .

٦. **الممكنة الخاصة** : الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية، فهي مركبة من ممكنتين عامتين؛ كلّ حيوان متحرك بالإمكان الخاص [٣].

الرابطة بين بسائط	الرابطة بين المركبات
١. المشروطة العامة ≷ الضرورية الذاتية .	١. المشروطة الخاصة ‖ الضرورية الذاتية والدائمة المطلقة. > من باقي البسائط .
٢. الدائمة المطلقة > الضرورية الذاتية . ≷ المشروطة العامة .	٢. العرفية الخاصة > المشروطة الخاصة. ‖ الضرورية الذاتية والدائمة المطلقة . ≷ المشروطة العامة . > من باقي البسائط .
٣. العرفية العامة ≷ الضرورية الذاتية والدائمة المطلقة . < المشروطة العامة .	٣. الوجودية اللاضرورية > المشروطة والعرفية الخاصتين .

(١) الأولى التمثيل للمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة : كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة (أو دائمًا) مادام كاتبا لا دائمًا مادام الذات –ت–.

(٢) قيد (لا بالضرورة) يشير إلى الإمكان العام : لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام .

(٣) قيد بالخاص اختصارا . التعبير بالإمكان الخاص بمنزلة ما لو قُيدت الممكنة العامة باللاضرورة : «كلّ حيوان متحرّك بالإمكان العام لا بالضرورة» .

٤.الحينية المطلقة ≷ الضرورية الذاتية والدائمة المطلقة . < المشروطة العامة والعرفية العامة . < المطلقة العامة . ٥.الحينية الممكنة ≷ الضرورية الذاتية والدائمة المطلقة والمطلقة العامة. < المشروطة العامة والعرفية العامة والحينية المطلقة. < الممكنة العامة .	‖ الضرورية الذاتية . ≷ المشروطة العامة، الدائمة المطلقة، العرفية العامة، الحينية المطلقة، الحينية الممكنة . < المطلقة العامة، الممكنة العامة . ٤. الوجودية اللادائمة < المشروطة والعرفية الخاصتين . < الوجودية اللاضرورية و المطلقة العامة، الممكنة العامة. ‖ الضرورية الذاتية والدائمة المطلقة . ≷ المشروطة والعرفية العامتين، الحينية المطلقة، الحينية الممكنة . ٥. الحينية اللادائمة<المشروطة والعرفية الخاصتين . ≷ الوجودية اللاضرورية ، المشروطة والعرفية العامتين . < الوجودية اللادائمة، الحينية المطلقة، الحينية الممكنة، المطلقة العامة، الممكنة العامة. ‖ الضرورية الذاتية والدائمة المطلقة . ٦. الممكنة الخاصة < سائر المركبات . ‖ الضرورية الذاتية . ≷ المشروطة العامة، الدائمة المطلقة، العرفية العامة، الحينية المطلقة، الحينية الممكنة . < المطلقة والممكنة العامتين .

تقسيمات الشرطية الأخرى

اللزومية والاتفاقية

تقسيم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدم والتالي :

١. **اللزومية** : وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزام أحدهما للآخر بحيث لا يمكن انفكاكها **(فيه نظر)** .

٢. **الاتفاقية** : عكسها ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم بحيث يمكن الانفكاك.

نحو: كلما جاء محمد فإن المدرس قد سبق شروعه في الدرس [١] .

(١) وقد يلاحظ عليه : تختص المتصلة الاتفاقية بالأمور الثابتة على نحو الدوام التي لا يحتمل في حقها التخلف، وإن كان العقل يجوّزه نظير ثبوت التحرك للفلك، ولا يشتمل الحالات التي تعرض على الذات لا على نحو الدوام كالمثال ؛ لعدم انسجامع مع المنطق الارسطي الذي يمنع

أقسام المنفصلة

١. **باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين**

أ. **العنادية** : وهي التي بين طريفها تناف وعناد حقيقي .

ب. **الاتفاقية** : خلافها .

٢. **باعتبار اجتماع الطرفين ورفعهما وعدمه** :

١. **الحقيقية:** الطرفان فيها لا يجتمعان ولا يرتفعان في الايجاب وأما في السلب فيجوز الأمران نحو العدد الصحيح اما زوج او فرد . ليس الحيوان إما كونه ناطقًا او قابلا للتعليم.

$p \veebar q$ أو $\sim(p \veebar q)$

وتستعمل في القسمة الحاصرة ، الثنائية و.... .

٢. **مانعة الجمع :** يجوز الارتفاع وأما الاجتماع فلا في الإيجاب وأما في السلب فالعكس نحو: الجسم اما ابيض او اسود . ليس اما كون الجسم غير ابيض او غير اسود . $p \mid q$ أو $\sim(p \mid q)$

وتستعمل في جواب المتوهم إمكانَ الاجتماع في الموجبة واستحالتَه في السالبة .

٣. **مانعة الخلو:** يجوز الاجتماع وأما الارتفاع فلا في الايجاب وأما في السلب فالعكس نحو: الشيء لا يخلو اما ان يكون علة او معلولا . ليس الجسم اما ابيض او اسود . $p \vee q$ أو $\sim(p \vee q)$

وتستعمل في جواب المتوهم إمكانَ خلو الواقع منهما في الموجبة وعدمَ الخلو في السالبة نحو: ليس الإنسان اما كونه عاقلا لا دين له او ديِّنا لا عقل له.

وأما هن على **المنطق الرمزي** :

الحقيقة			مانعة الجمع			مانعة الخلو		
p	q	$p \veebar q$	p	q	$p \mid q$	p	q	$p \vee q$
ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ك	ص	ك	ك	ك
ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص

عن تحقق الصدفة الدائمية بل الأكثرية وتحقق العلم منهما ... –ت– .

تنبيهات

- **تأليف الشرطيات** : وهو مذكور تماماً في الجوهر النضيد .
- **المنحرفات** : وهي التي انحرفت عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي .

وذلك قد يكون في الحملية كاقتران السور بالمحمول نحو: الإنسان ليس كل الحيوان . فالموضوع هو ما يصدق عليه المحمول وما يصدق عليه الشيء أعم من أن يكون كل الأفراد أو بعضها بخلاف المحمول فإنه الصادق على الموضوع .

وقد يكون في الشرطية كخلوها عن أدوات الاتصال والعناد نحو: لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودًا فيمكن المتصلة والمنفصلة .

الفصل الثاني – في أحكام القضايا أو النسب بينها

التناقض (١)

إن الاختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة .(٢)

شروطه

لابد لتحقق التناقض من الاتحاد في أمور ثمانية (الوحدات الثماني)، والاختلاف في أمور ثلاثة:

١ . الموضوع	٢ . المحمول	٣. الزمان	٤ . المكان
٥ . القوة والفعل	٦ . الكل والجزء	٧. الشرط	٨. الإضافة

وقد أضاف إليها بعض قُدِّسَ سِرُّهُ وحدة الحمل (شائع،صناعي) أيضًا . وأما الاختلاف فبـ: ١ و٢.

---

(١) وأما على المنطق الرمزي –بالترتيب– فعلامة النقيض (~) [هي من أدوات السلب]، (S) الموضوع، (P) المحمول ، (⊢) بمعنى (إذَن):

$SaP \vdash \sim(SoP) \quad , \quad \sim(SoP) \vdash SaP \qquad SeP \vdash \sim(SiP) \quad , \quad \sim(SiP) \vdash SeP$

(٢)

p	q
ص	ك
ك	ص

الكم والكيف : إن إحداهما إذا كانت موجبة كانت الأخرى سالبة، وإذا كانت كلية كانت الثانية جزئية.(١)

الجهة : نقيض كلّ شيء رفعه،فلابدّ من رفع الجهة بجهة تناقضها، وتلك قد تكون من إحدى الجهات المعروفة، فيكون لها نقيض صريح، مثل الممكنة العامة بالضرورية وبالعكس، لأنّ الإمكان هو سلب الضرورة، وقد لا تكون فلابد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها، فنطلق عليها اسمها، فلا يكون نقيضا صريحا، بل لازم النقيض .

ملحقات التناقض

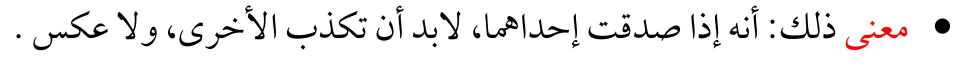
المحصورتان إن اختلفتا كمًا وكيفا فهما المتناقضتان، وإن اختلفتا في أحدهما فقط، فعلى ثلاثة أقسام:

١ . المتداخلتان : وهما المختلفتان في الكم دون الكيف .(٢)

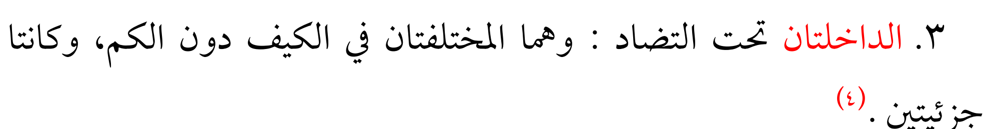
- معنى ذلك: أن الكلية إذا صدقت، صدقت الجزئية المتَّحدة معها في الكيف، ولا عكس.
- لازم ذلك: أنّ الجزئية إذا كذبت، كذبت الكلية المتَّحدة معها في الكيف، ولا عكس.



٢ . المتضادتان: وهما المختلفتان في الكيف دون الكم، وكانتا كلّيتين.(٣)



- معنى ذلك: أنه إذا صدقت إحداهما، لابد أن تكذب الأخرى، ولا عكس .



٣. الداخلتان تحت التضاد : وهما المختلفتان في الكيف دون الكم، وكانتا جزئيتين .(٤)

- معنى ذلك: أنه إذا كذبت إحداهما، لابد أن تصدق الأخرى، ولا عكس .

---

(١) سيأتي في الشكل موضحًا . وأما على المنطق الرمزي : مثلا، نقيض الموجبة الكلية : $\sim(\mathrm{SaP})$ كما تقدم .

(٢) وأما على المنطق الرمزي : $SeP \vdash SoP$, $SaP \vdash SiP$

(٣) وأما على المنطق الرمزي : $SeP \vdash \sim(\mathrm{SaP})$, $SaP \vdash \sim(\mathrm{SeP})$

(٤) وأما على المنطق الرمزي : $\sim(\mathrm{SiP}) \vdash SoP$, $\sim(\mathrm{SoP}) \vdash SiP$

العكوس

(١) العكس المستوي

تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق[١].

إن العكس تابع للأصل في الصدق وأما الكذب فلا يجب . فالأصل لا يتبع عكسه في الصدق بل في الكذب[٢].

١. إذا صدق الأصل صدق عكسه .

٢. إذا كذب العكس كذب أصله .

- **شروطه :**

١. تبديل الطرفين   ٢. بقاء الكيف   ٣. بقاء الصدق (وهذا هو المهم)[٣]

(١) الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية .[٤]

(٢) السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، ولا عكس للسالبة الجزئية .[٥]

(٣) المنفصلة لا عكس لها؛ لعدم جدوى .

---

(١) ولا يخفى زيادة قيد (بقاء الكيف) . وليس المراد بالطرفين الطرفين حقيقة؛ لأنهما في الحمليات -حقيقةً- هما ذات الموضوع ووصف المحمول، وفي العكس لا يتحولان إلى آخر وإنما وصف الموضوع يصبح محمولا وكذا ذات المحمول موضوعًا -ت-.

(٢) لأن العكس لازم الأصل؛ فكلما صدق الملزوم صدق اللازم، وكلما كذب اللازم كذب الملزوم، وليس كلما صدق اللازم صدق الملزوم، وليس كلما كذب الملزوم كذب اللازم؛ لجواز كون اللازم أعم -ت-.

(٣) فلو تبدلا وكان الكيف باقيا ولكن لم يبق الصدق لا يسمى عكسًا وإنما هو انقلاب . وجاء في التعليقات عكوس الموجهات .

(٤) وأما على المنطق الرمزي : فبالترتيب :

١. $SaP \vdash PiS$ ٢. $SeP \vdash PeS$ ٣. $SiP \vdash PiS$

يقرأ -من باب المثال- كل S ، P فإذن بعض من P ، S .

(٥) وأقيمت على هذه براهين فبالإمكان إثباتها من طريق الخلف أو الافتراض (في بعض الموارد) أو دليل البرهان على عكس النقيض (دليل العكس) -المعول عليه في الكتاب-.

(٢) عكس النقيض

١- طريقة القدماء(عكس النقيض الموافق) : تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف؛ كل كاتب إنسان ←كل (لا إنسان) هو (لا كاتب) .

٢- طريقة المتأخرين (عكس النقيض المخالف) : تحويل القضية إلى أخرى، موضوعها نقيض محمول الأصل، ومحمولها عين موضوع الأصل، مع بقاء الصدق دون الكيف؛ كل كاتب إنسان ← لا شيء من (اللا إنسان) بكاتب .

قاعدة عكس النقيض من جهة الكم

حكم السوالب ههنا حكم الموجبات هناك (العكس المستوي) وحكم الموجبات حكم السوالب هناك:

١. السالبة الكلية : جزئية سالبة في الموافق، وموجبة جزئية في المخالف .

٢. السالبة الجزئية : ... ...

٣. الموجبة الكلية : كلية : موجبة في الموافق، سالبة في المخالف.

٤. الموجبة الجزئية : لا عكس لها .[١]

من ملحقات العكوس -النقض

تحويل القضية إلى أخرى، لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعهما، وهو على ثلاثة:

١. نقض الموضوع (منقوضة الموضوع) : جعل نقيض موضوع الأولى موضوعًا للثانية، ونفس محمولها محمولًا .

٢. المحمول (منقوضة المحمول) : جعل نفس موضوع الأولى موضوعًا للثانية، ونقيض محمولها محمولًا .

٣. التام (منقوضة الطرفين) : جعل نقيض الموضوع موضوعًا ونقيض المحمول محمولًا .

---

(١) وجاء في التعليقات بيان عكس القضايا الشرطية . وأما على المنطق الرمزي : فبالترتيب [($\overline{S}$) نقيض S، ($\overline{P}$) نقيض P] :

$$SaP \vdash \overline{P}a\overline{S} \quad , \quad SeP \vdash \overline{P}o\overline{S} \quad , \quad SoP \vdash \overline{P}o\overline{S}$$

(١) قاعدة نقض المحمول

١. الموجبة الكلية : سالبة كلية ؛ كل إنسان حيوان ← لا شيء من الإنسان بلا حيوان .

٢. الموجبة الجزئية : سالبة جزئية ؛ بعض الحيوان إنسان ← ليس كل حيوان لا إنسان .

٣. السالبة الكلية : موجبة كلية ؛ لا شيء من الماء بجامد ← كل ماء غير جامد.

٤. السالبة الجزئية : موجبة جزئية؛ ليس كل معدن ذهبًا ← بعض المعدن غير ذهب .

تنبيهان

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنالك تنبيهين في طريقة **تحويل الأصل** وتحويل **معدولة المحمول** ، مرتبطين بالبرهاين التي أقامها في إثبات ما تقدم فمن اراد فليراجع إليها .

(٢) قاعدة النقض التام

١ . الموجبة الكلية : موجبة جزئية . كل فضة معدن ← بعض اللا فضة هو لا معدن .

٢ . السالبة الكلية : سالبة جزئية . لا شيء من الحديد بذهب ← بعض اللا حديد ليس بلا ذهب .

(٣) نقض الموضوع

١ . الموجبة الكلية : سالبة جزئية . كل فضة معدن ← بعض اللا فضة ليس هو معدنا .

٢ . السالبة الكلية : موجبة جزئية . لا شيء من الحديد بذهب ← بعض اللا حديد ذهب.

لوح نسب المحصورات

	الأصل	كل ب حـ	ع ب حـ	لا ب حـ	س ب حـ
	النقيض	س ب حـ	لا ب حـ	ع ب حـ	كل ب حـ
	العكس المستوي	ع حـ ب	ع حـ ب	لا حـ ب	
	عكس النقيض الموافق	كل حَـ بَ		س حَـ بَ	س حَـ بَ
	عكس النقيض المخالف	لا حَـ ب		ع حَـ ب	ع حَـ بَ
	نقض المحمول	لا ب حَـ	س ب حَـ	كل ب حَـ	ع ب حَـ
	نقض الطرفين	ع بَ حَـ		س بَ حَـ	
	نقض الموضوع	كل بَ حـ		ع بَ حـ	

البديهة المنطقية أو الاستدلال المباشر البديهي(١)

جميع ما تقدم من أحكام القضايا هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة إلى القضية المحولة عن الأصل؛ لأن انتقال الذهن إلى المطلوب –كذب القضية أو صدقها– أنها يحصل من قضية واحدة معلومة فقط، بلا توسط قضية أخرى . وهناك نوع آخر بديهي لا يحتاج إلى أكثر من بيانه ويسمى بـــــ(البديهية المنطقية) .

في علم الرياضي –مباحث المعادلات– يجوز إيجاد تغيير في الطرفين معًا(٢) .

الباب الخامس

الحجة وهيئة تأليفها أو مباحث الاستدلال

الحجة : عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها إلى مطلوب يستحصل بها.

سميت «حجة» لأنه يُحتج بها على الخصم لإثبات المطلوب، و«دليلًا» لأنها تدل على المطلوب، و«استدلالًا» لتهيئتها وتأليفها لأجل الدلالة . وكل قضية نظرية لابد وأن تنتهي إلى بديهية وإلا

---

(١) ولا يخفى على المدقق أن تقسيم الاستدلال بالمباشر وغيره غير صحيح وإنما كلها غير مباشرة.

(٢) وهذا من الأصول الموضوعة في هندسة أقليدوس . وقد يرد عليه بما في الرياضي : مثلا يقال : نسبة tan عبارة عن sin على cos بالنحو التالي :

$tan\ x = \frac{sin\ x}{cos\ x} \Rightarrow tan\ ٤٥ = \frac{sin\ ٤٥}{cos\ ٤٥}$ ونعرف أن tan ٤٥ = ٠,٩ ولكن نسبة الساين على الكوساين ٤٥ درجة تصبح ١ بالدقة –وإلا فهما متساويان على العملية rounded off – وهذا الخلاف يوجد في الرسومات الغرافيكية فالكلام على إطلاقه مما لا يخفى، قد يقال إن هذه المعادلات ليست دقيقة بل كلها مبتنية على التقريبات ... كما في معادلة tan المذكورة وغيرها في الفيزياء والرياضي حيث نرى تسامحات في بعض معادلات نيوتن وغيره من حيث الرياضي ويعالجونها بفلان وفلان ... وهذا ليس بعزيز في الفيزياء . أو : إن الرياضي يبحث عن الكميات الخارجية فبمكان من الإمكان إضافة شيء إلى شيء وكذا نقصه فالمتساويان أنها متساويان من حيث الكم فلا مانع من اجتماعهما ولا يأتي محذور . ولكن ليس كل فروع علم الرياضي يبحث عن الكميات الخارجية –كما لا يخفى– لا سيما بعض النظريات المطروحة فيه، وأما فلسفيًا وإن كنا نقبله خارجًا عرفًا ونقبّله فلم يستقبله عقلي بل يقابله –وربما ذلك لبضاعتي المضجاة–.

تسلسل .

- **طرق الاستدلال أو أقسام الحجة**

إن الطرق العلمية للاستدلال– عدا طريق الاستدلال المباشر– ثلاثة أنواع رئيسية :

١ . القياس : أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال إلى مطلوبه .(١)

٢ . التمثيل: أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر؛ لجهة مشتركة بينهما.

٣ . الاستقراء: أن يدرس الذهن عدة جزئيات، فيستنبط منها حكما عاما .

١- القياس

قول مؤلف من قضايا متى سُلّمت لزم عنه لذاته قول آخر .

- **الاصطلاحات العامة في القياس**

١ . **صورة** القياس : هيئة التأليف الواقع بين القضايا .

٢ . **المقدمة** : كل قضية تتألف منها صورة القياس. والمقدمات هي مواد القياس وعناصرها .

٣ . **المطلوب**: القول اللازم من القياس. ويسمّى مطلوبا عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات.

٤ . **النتيجة** : المطلوب عينه، ولكن يسمى بها بعد تحصيله من القياس .

٥ . **الحدود** : الأجزاء الذاتية للمقدمة –التي تبقى بعد تحليل القضية– وهي الموضوع والمحمول والمقدَّم والتالي .

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته

وأما المادة فيبحث عنها في باب (الصناعات الخمس) وأما الصورة فينقسم من أجلها إلى قسمين – باعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقيضها في مقدّماته وعدمه– :

١ . الاستثنائي : وهو المصرّح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها .

٢ . الاقتراني : لا . وهو بدوره ينقسم إلى حملية و شرطية –بحسب مقدماته–.

(١) هذا هو معناه اللغوي وأما الاصطلاحي فسيأتي –ت–.

الاقتراني الحملي

- **حدوده**

أ. الحد الأوسط «الوسط» : وهو الحد المشترك، ويسمى أيضًا «الحجّة» لأنه يحتجّ به على النسبة بين الحدين، ويسمى أيضًا «الواسطة في الإثبات»، لأنه به يتوسط في إثبات الحكم بين الحدّين، ونرمز له بـــ(م).[1]

ب. الأصغر: وهو الحد الذي يكون موضوعا في النتيجة، والمقدمة المشتملة عليه (صغرى). ونرمز له بــ (ب).

ج. الأكبر: وهو الذي يكون محمولًا في النتيجة. والمقدمة المشتملة عليه «كبرى»، ونرمز له بـ(حـ). والحدّان معا يسمّيان «طرفين».

- **القواعد العامة للاقتراني**[2]

١. تكرر الأوسط : يجب أن يكون مذكورا بنفسه في الصغرى والكبرى، من غير اختلاف .

٢. إيجاب إحدى المقدمتين؛ وإلا فلا يوجد الأوسط صلة وربط بينهما .

٣. كلية إحدى المقدمتين؛ لذلك؛ لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة، فلا يعلم في الجزئيتين أنّ الذي تلاقى به الأصغر هو نفس الذي تلاقى به الأكبر، أم غيره، وكلاهما جائز.

٤. النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين: فالسالبة والجزئية أخسّ من الكلية والموجبة؛ لأن الموجبة أمر وجودي والسالبة عدمي، وأن الكلية أنفع من الجزئية .

٥. لا إنتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى: وإلا لاختلّ الشرط الثالث والثاني، وعند ذلك لا يعرف التباين والتلاقي بالتحديد والخلاصة توجد نتيجة واحدة دائمية ....

---

(١) ويسمى أيضا جامعًا في الموجبة، قاطع في السالبة .

(٢) هذه العامة تستنبط من الخاصة .

الأشكال الأربعة

الشكل : القياس الاقتراني باعتبار كيفية وضع الأوسط من الطرفين .[1]

الشكل الأول

الأوسط محمول في الصغرى، موضوع الكبرى . وهذا الشكل بديهي الإنتاج؛ لأن الأصغر والأكبر وضعهما في النتيجة عين وضعهما في الصغرى والكبرى فيكون مقتضى للطبع وبيّن الإنتاج بنفسه،[وأن الكبرى تدل على ثبوت الحكم لكل ما صدق عليه الأوسط، وأنه روعي فيه النظم الطبيعي -من الموضوع ←الأوسط ←المحمول]

- **شروطه**: له شرطان:

١. إيجاب الصغرى : فلو كانت سالبة لا يعلم أنّ الحكم الواقع على الأوسط في الكبرى أيلاقي الأصغر في خارج الأوسط أم لا؟

٢. كلية الكبرى : تبينت العلة في القاعدة الثالثة العامة .

- **ضروبه :**

إن الصورة من تأليف المقدمتين تسمّى بثلاثة أسماء: «ضرب» و «اقتران» و «قرينة»[2]. والاقترانات المنتجة تسمى قياسًا وغيرها عقيمًا . فالمحصورات كلها تستخرج من أضرب هذا الشكل، فسمّي «كاملًا» و«فاضلًا».

---

(١) اوسط اگر حمل يافت در بر صغرى و بـاز *** وضع به كبرى گرفت شكل نخستين شمار
حمل به هر دو دوم، وضع به هر دو سوم *** رابع اشكال را شكل نخـستين شـمار
مغكب اول، خين كب ثاني و مغ كاين سوم *** در چهارم مين كغ يا خين كاين شرط دان
(م)موجبة. (غ)صغرى. (ك)كلية (ب)كبرى. (خ)اختلاف المقدمتين في الإيجاب والسلب.
(ين)مقدمتان. (اين)إحدى المقدمتين .

① $\dfrac{S - M \quad M - P}{S - P}$ ② $\dfrac{S - M \quad P - M}{S - P}$ ③ $\dfrac{M - S \quad M - P}{S - P}$ ④ $\dfrac{M - S \quad P - M}{S - P}$

(٢) قد ورد في التعليقة وجوه التسمية .

الشكل الأول (مغكب)

↓الصغرى/الكبرى←	كل م حـ	ع م حـ	لا م حـ	س م حـ
كل ب م	كل ب حـ	×	لا ب حـ	×
ع ب م	ع ب حـ	×	س ب حـ	×
لا ب م	×	×	×	×
س ب م	×	×	×	×

الشكل الثاني

الوسط فيه محمول في المقدمتين معا . وحيث إن الأصغر متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعاً فيهما كالشكل الأوّل، كان أقرب إلى مقتضى الطبع من باقي الأشكال، [ولأن الموضوع أشرف من المحمول والصغرى من الكبرى؛ لأن الموضع يدل على الذات غالبا والمحمول على الصفة وهي تابعة لها -ت-]

- **شروطه** : شرطان:

١. الاختلاف في الكيف؛ لجواز أن الطرفين متباينان يشتركان في أن يحمل أو يسلب عنهما شيء واحد .

٢. كلية الكبرى؛ فلو كانت جزئية مع الاختلاف في الكيف لم يعلم حال الحدين أ متلاقيان أم متنافيان؟ .

الشكل الثاني (خين كب)

↓الصغرى/الكبرى←	كل حـ م	ع حـ م	لا حـ م	س حـ م
كل ب م	×	×	لا ب حـ	×
ع ب م	×	×	س ب حـ	×
لا ب م	لا ب حـ	×	×	×
س ب م	س ب حـ	×	×	×

الشكل الثالث

الأوسط فيه موضوع في المقدمتين معا.

- **شروطه** : له شرطان :

١. إيجاب الصغرى : فلو كانت الصغرى سالبة، فلا نعلم حال الأكبر المحمول على الأوسط بالسلب أو الإيجاب أيلاقي الأصغر الخارج عن الأوسط أو يفارقه؟

٢. كلية إحدى المقدمتين : وإلا فتنتقض القاعدة الثالثة من القواعد العامة .

الشكل الثالث (مغ كاين)

↓الصغرى/الكبرى←	كل م حـ	ع م حـ	لا م حـ	س م حـ
كل م ب	ع ب حـ	ع ب حـ	س ب حـ	س ب حـ
ع م ب	ع ب حـ	×	س ب حـ	×
لا م ب	×	×	×	×
س م ب	×	×	×	×

التنبيهات

١. **طريقة الخلف** : استدلال غير مباشر، يبرهن به على كذب نقيض المطلوب، ليستدل به على صدقه . **المراحل** :

١- يؤخذ نقيض النتيجة المطلوب إثباتها؛ فلو لم تكن صحيحةً فنقيضها صحيح البتة.

٢- فيضمّ إلى إحدى المقدّمتين المفروض صدقها، ليتألف منهما ضرب من ضروب الشكل الأوّل .

٣- فينتج ما يناقض المقدّمة الأخرى الصادقة بالفرض -وهذا خلاف-.

٤- فكذبها لابدّ أن ينشأ من كذب نقيض المطلوب، فيثبت صدق المطلوب.

٢. **دليل الافتراض** : قد يستدلّ به على إنتاج بعض الضروب الذي تكون إحدى مقدّمتيه جزئية .

- وله مراحل ثلاث:

أ. (الفرض) وهو أن نفرض اسماً خاصاً للبعض الذي هو مورد الحكم في القضية الجزئية .

ب. استخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض :

(١) قضية موجبة كلية، موضوعها الاسم المفروض ومحمولها موضوع القضية الجزئية .

(٢) قضية كلية: موجبة أو سالبة تبعا لكيف الجزئية، موضوعها الاسم المفروض، ومحمولها محمول الجزئية .

ج. تأليف الاقترانات المنتجة للمطلوب .

٣. الرد : وهو تحويل الشكل إلى الشكل الأول، إما بتبديل المقدمتين في الشكل الرابع ، وإما بتحويل إحدى المقدمتين إلى عكسها المستوي. إن لم نتمكن من العكس المستوي في بعض الضروب فقد نحتاج إلى استعمال نقض المحمول أو عكس النقيض .

الشكل الرابع

الأوسط فيه موضوع في الصغرى محمول في الكبرى .

- شروطه :يشترط فيه –مضافًا إلى الشروط العامة– شرطان خاصان :

١ . ألا تكون إحدى مقدماته سالبة جزئية؛ فلو كانت كذلك فلتكن الأخرى موجبة كلية، وعليه يحصل الاختلاف في النتيجة .

٢ . كلية الصغرى إذا كانت المقدمتان موجبتين، فلو كانت الصغرى موجبة جزئية، لما جاز أن تكون الكبرى موجبة، بل يجب أن تكون سالبة كلية .

الشكل الرابع (مين كغ أو خين كاين)

↓الصغرى/الكبرى←	كل حـ م	ع حـ م	لا حـ م	س حـ م
كل م ب	ع ب حـ	ع ب حـ	س ب حـ	×
ع م ب	×	×	س ب حـ	×
لا م ب	لا ب حـ	×	×	×
س م ب	×	×	×	×

وأما الأشكال على المنطق الرمزي: (MaP)كل، (MeP) لا، (MiP)ع، (MoP) س (على الترتيب):

الشكل	↓الصغرى/الكبرى←	MaP	MeP	MiP	MoP
الشكل الأول	SaM	SaP	Sep	×	×
	SeM	×	×	×	×
	SiM	SiP	SoP	×	×
	SoM	×	×	×	×
	↓الصغرى/الكبرى←	PaM	PeM	PiM	PoM
الشكل الثاني	SaM	×	SeP	×	×
	SeM	SeP	×	×	×
	SiM	×	SoP	×	×
	SoM	SoP	×	×	×
	↓الصغرى/الكبرى←	MaP	MeP	MiP	MoP
الشكل الثالث	MaS	SiP	SoP	SiP	SoP
	MeS	×	×	×	×
	MiS	SiP	SoP	×	×
	MoS	×	×	×	×
	↓الصغرى/الكبرى←	PaM	PeM	PiM	PoM
الشكل الرابع	MaS	SiP	SoP	SiP	×
	MeS	SeP	×	×	×
	MiS	×	SoP	×	×
	MoS	×	×	×	×

الاقتراني الشرطي

الاقتراني الذي كان بعض مقدّماته أو كلّها من القضايا الشرطية.

- أقسامه : للاقتراني الشرطي تقسيمان:

١. تقسيمه من جهة مقدماته: ١- من متصلتين ٢- منفصلتين ٣- مختلفتين بالاتصال والانفصال ٤- من حملية ومتصلة، ٥- من حملية ومنفصلة.

٢. تقسيمه باعتبار الحد الأوسط جزء تاما أم غير تام : فالاشتراك بين قضيتين شرطيتين ١- في جزء تام (كلما كان الإنسان عاقلا قنع بما يكفيه. وكلما قنع بما يكفيه استغنى ∴ كلما كان

الإنسان عاقلا استغنى) ٢- في جزء غير تام (إذا كان القرآن معجزة فالقرآن خالد وإذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل ∴ إذا كان القرآن معجزة، فإذا كان الخلود معناه البقاء، فالقرآن لا يتبدل)٣- في جزء تام من مقدمة وغير تام من أخرى (إذا كانت النبوة من الله، فإذا كان محمد ﷺ نبيا، فلا يترك أمته سدى وإذا لم يترك أمته سدى ، وجب أن ينصب هاديا ∴ إذا كانت النبوة من الله، فإذا كان محمد ﷺ نبيا ، وجب أن ينصب هاديا) .

(١) المؤلف من المتصلات[1]

هذا النوع يلحق بالاقتراني الحملي حذو القذة بالقذة ويشترط أن يتألف من لزوميتين. وهذا شرط عام لجميع أقسام الاقترانات الشرطية المتصلة، لأنّ الاتفاقيات لا حكم لها في الإنتاج .

(٢) المؤلف من المنفصلات

المنفصلة أنها تدلّ على العناد بين طرفيها في الصدق والكذب، وعناد شيء لأمرين، لا يستلزم العناد بينهما أنفسهما ولا يستلزم عدمه، فلا قياس مؤلّف من المنفصلات . نعم! يمكن تحويلها إلى متصلة .

- تحويل المنفصلة الموجبة إلى متصلة:

١ . الحقيقية : وهي تستلزم أربع متصلات موافقة لها في الكمّ والكيف :

العدد إما زوج أو فرد

(١) إن كان العدد زوجًا فهو ليس بفرد	(٢) إن كان العدد فردًا فهو ليس بزوج
(٣) إن لم يكن العدد زوجًا فهو فرد	(٤) إن لم يكن العدد فردًا فهو زوج

٢ . مانعة الجمع : وهي تستلزم المتصلتين الأوليتين .

الشيء إما شجر أو حجر

(١) إن كان الشيء شجرًا فهو ليس بحجر. (٢) إن كان الشيء حجراً فهو ليس بشجر.

---

(١) في كل هذه الأقسام يبحث عن المشترك في جزء تام من المقدمتين وإلا فلكل واحد منها أقسام -كما ذكر.

٣. مانعة الخلو : وهي تستلزم المتصلتين الأخيرتين فقط .

زيد إما في الماء أو لا يغرق

(١) إن لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق	(١) إن غرق زيد فهو في الماء

- **تحويل المنفصلة السالبة إلى متصلة:**

أما المنفصلة السالبة كلّية أو جزئية، فإنها تحوّل إلى متصلة سالبة جزئية، الحقيقية إلى أربع على نحو الموجبة، وكلّ من مانعتي الجمع والخلو إلى اثنتين على نحو الموجبة أيضًا .

ليس البتة إما أن يكون الاسم معربًا أو مرفوعًا .

(١) قد لا يكون إذا كان الاسم معربًا فهو ليس بمرفوع (٢) قد لا يكون إذا كان الاسم مرفوعًا فهو ليس بمعرب

(٣) قد لا يكون إذا لم يكن الاسم معربًا فهو مرفوع (٤) قد لا يكون إذا لم يكن الاسم مرفوعًا فهو معرب

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كلّيًا في هذا المثال .

ليس ألبتة إما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود (م.ج)

(١) قد لا يكون إذا كان الجسم غير أبيض فهو أسود (٢) قد لا يكون إذا كان الجسم غير أسود فهو أبيض

ليس ألبتة إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود (م.خ)

(١) قد لا يكون إذا لم يكن الجسم أبيض فهو أسود (٢) قد لا يكون إذا لم يكن الجسم أسود فهو أبيض

- **تحويل المتصلة إلى منفصلة**

المتصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع والخلو المتفقتين معها في الكمّ والكيف .

١. مانعة الجمع : تتألف من عين المقدم ونقيض التالي .[1]

كلما غرق زيد فهو في الماء ← دائمًا إما زيد قد غرق أو ليس في الماء .

٢. مانعة الخلو : تتألف من نقيض المقدم وعين التالي .

---

(١) وأقام عليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ دليلا عليلا –ت–.

كلما غرق زيد فهو في الماء ← دائمًا إما زيد لم يغرق أو في الماء .

والسالبة تحمل على الموجبة في تحويلها إلى مانعة الجمع، ومانعة الخلو المتفقتين معها في الكمّ والكيف.

- **التأليف من المنفصلات وشروطه**

لّما كان المقدم والتالي فيها لا امتياز بينهما، فأيّهما جعلتها الصغرى صح، فلا تتألف منه الأشكال الأربعة وحيث إن المنفصلتين تحوَّلان إلى متصلتين فلابد من رعاية صورة التأليف بينهما.

أمّا شروط هذا النوع فللمنطقيين فيها كلام واختلاف كثير. والظاهر أن الاختلاف ناشئ من عدم مراعاة وجوب التحويل، فيلاحظ أخذ النتيجة من المنفصلتين رأسًا[1]، فذكر بعضهم أو أكثرهم أن من جملة الشروط إيجاب المقدمتين معًا وإلا يكونا مانعتي جمع ولا حقيقيتين . **ولكن** لو حوّلنا المنفصلتين إلى متصلتين، نجدهما ينتجان ولو كانت إحداهما سالبة أو كلاهما مانعتي جمع أو حقيقيتين .[2]

- له **شرط عام** :صحة تحويل المنفصلتين إلى متصلتين يؤلفان[3] قياسًا من أحد الأشكال الأربعة حاويًا على شروط ذلك الشكل.

- **طريقة أخذ النتيجة**

١. نحوّل كلا من المنفصلتين إلى جميع المتصلات التي يمكن أن تحوّل إليها -كما تقدم-.

٢. نقارن بين المتصلات المحوّلة من إحدى المقدمتين وبين المتصلات المحوّلة من الأخرى، فنختار الصورة التي يتكرّرفيها حدّ أوسط وتكون على شكل تتوفّر فيه شروطه .

٣. نأخذ النتيجة متصلة، ونحوّلها- إذا شئنا- إلى منفصلة لازمة لها إما مانعة جمع أو مانعة خلو.[4]

---

(١) كما فعله الخواجه قُدِّسَ سِرُّهُ في منطق التجريد .

(٢) وقد ذكر لكلها أمثلة في التعليقة .

(٣) الظاهر أن تذكير الضمير باعتبار كونه صفة للقياس : قياسين متصلتين يؤلفان .

(٤) فمثلًا: لو كان القياس مؤلفا من حقيقيتين، نحوّل الأولى إلى أربع متصلات والثانية إلى أربع

هذه البقعة إما دم أو حبر (مانعة جمع)

وهي إما دم أو لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

(١) كلما كانت البقعة دمًا فهي ليست بحبر.	(٢) كلما كانت حبرًا فهي ليست بدم.
(٣) كلما لم تكن البقعة دمًا فلا تزول بالغسل.	(٤) كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

فيتألف من ١، ٤ الشكل الأول وأيضًا من ٢ ، ٣ ويمكن تحويل النتيجة إلى المنفصلتين أيضًا .

(٣) المؤلف من المتصلة والمنفصلة

وأصنافه أربعة؛ لأنّ المتصلة إما صغرى أو كبرى، وعليهما إما أن يكون الحدّ المشترك مقدمها أو تاليها .

- شروطه وطريقة أخذ النتيجة

لا يلتئم الإنتاج من المتصلة والمنفصلة إلا بردّ المنفصلة إلى متصلة. فيرجع إلى النوع الأوّل . وبعضهم اشترط فيه إلا تكون المنفصلة سالبة. وهذا الشرط صحيح إلى حدّ ما؛ لأنّ المنفصلة السالبة إنما تحوّل إلى متصلة سالبة جزئية ليس لها موقع في الإنتاج في جميع الأشكال إلا في الضرب الخامس من الشكل الثالث، والضرب الرابع من الشكل الثاني، وهذان الضربان نادران.

(٤) المؤلف من الحملية والمتصلة

يجب في هذا النوع أن يكون الاشتراك في جزء تام من الحملية غير تام من المتصلة - كما تقدم. وله أربعة أصناف؛ لأن المتصلة إما صغرى أو كبرى، وعليهما فالشركة إما في مقدم المتصلة أو في تاليها = ٤ . والقريب منها إلى الطبع صنفان: ما كانت الشركة فيهما في تالي المتصلة -سواء كانت صغرى أو كبرى-.

- طريقة أخذ النتيجة

١ . نقارن الحملية مع طرف المتصلة التي وقعت فيه الشركة. فيتألف منهما قياس حملي .

= ١٦ قرينة، فنقارنها ونرى العقيم والمنتج -كما تقدم- مثلا قضيتان : دائمًا إما أن يكون العدد زوجا أو فردا، ودائمًا إما أن يكون العدد فردًا أو منقسمًا إلى متساويين .

٢. نأخذ النتيجة فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالي من الاشتراك، لنؤلّف منهما النتيجة متصلة .

كلما كان المعدن ذهبًا كان نادرًا، وكل نادر ثمين ∴ كلما كان المعدن ذهبًا، كان ثمينا .

لا أحد من الأحرار بذليل. وكلما كانت الحكومة ظالمة، فكل موجود في البلد ذليل

∴ كلما كانت الحكومة ظالمة، فلا أحد من الأحرار بموجود في البلد.

- **الشروط :**

لا نذكر منها إلا شروط القريب إلى الطبع منها -كما تقدما-:

١. أن يتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه المذكورة في القياس الحملي.

٢. أن تكون المتصلة موجبة، وإلا يجب أن تحوّل إلى موجبة لازمة لها بنقض محمولها، أي تحوّل إلى منقوضة المحمول. وحينئذ يتألف القياس الحملي من الحملية في الأصل ونقيض تالي المتصلة.

ليس البتة إذا كانت الدولة جائرة، فبعض الناس **أحرار**↓، وكل سعيد **حر**

كلما كانت الدولة جائرة، فلا شيء من الناس **بأحرار**، وكل سعيد **حر**

(٥) المؤلف من الحملية والمنفصلة

وهذا كسابقه غير أن الشركة فيه للحملية قد تكون مع جميع أجزاء المنفصلة وهو القريب إلى الطبع، وقد تكون مع بعضها. وعليهما تقع الحملية إما صغرى أو كبرى = ٤ .

الثلاثة عدد، والعدد إما زوج أو فرد ∴ الثلاثة إما زوج أو فرد.

القياس الاستثنائي

تقدم الكلام عن تعريفه، وعليه فلما كانت النتيجة بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية، فلابدّ أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية، لأنها تتألف من قضيتين بالأصل. فلتكن إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية وأما المقدمة الأخرى فهي الاستثنائية . وهذه الشرطية قد تكون متصلة أو منفصلة، فينقسم إلى الاتصالي والانفصالي .

- **شروطه**

١. كلية إحدى المقدمتين .

٢. عدم كون الشرطية اتفاقية .

٣. إيجاب الشرطية . ومعنى هذا الشرط في المتصلة خاصة أن السالبة تحول إلى موجبة لازمة لها -بنقض المحمول(التالي)-، فتوضع مكانها.

(١) حكم الاتصالي

لأخذ النتيجة من الاتصالي طريقتان:

١. استثناء عين المقدم لينتج عين التالي؛ لأنه إذا تحقق الملزوم تحقق اللازم قطعًا، ولكن لو استثني عين التالي لا يجب أن ينتج عين المقدم؛ لجواز أن يكون اللازم أعم .

كلما كان الماء جاريا كان معتصما، لكن هذا الماء جارٍ ∴ فهو معتصم .

٢. استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم؛ لأنه لو انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعًا، ولكن لو استثني نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي؛ لجواز كون اللازم أعم .

كلما كان الماء جاريا كان معتصما، لكن هذا الماء ليس بمعتصم ∴ فهو ليس بجارٍ.

(٢) حكم الانفصالي

لأخذ النتيجة منه ثلاث طرق:

١. إذا كانت الشرطية حقيقية فإن استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر .

العدد إما زوج أو فرد.

(١) لكن هذا العدد زوج ← فهو ليس بفرد (٢) لكن هذا العدد فرد ← فهو ليس بزوج

(٣) لكن هذا العدد ليس بزوج ← فهو فرد (٤) لكن هذا العدد ليس بفرد ← فهو زوج

هذا إذا كانت المنفصلة ذات جزأين، وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فصاعدًا، مثل: الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف . فتستوفي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الأمر. وقد تسمى هذه الطريقة طريقة **الدوران والترديد**، أو برهان **السبر والتقسيم**، أو برهان **الاستقصاء** .[1]

٢. إذا كانت الشرطية مانعة خلو، **فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر**، ولا ينتج استثناء عين أحدهما نقيض الآخر .

دائمًا إما زيد في الماء أو لا يغرق

(١) لكنه ليس في الماء ← فهو لا يغرق　　　(٢) لكنه يغرق ← فهو في الماء

٣. إذا كانت الشرطية مانعة جمع ، **فاستثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر**، ولا ينتج استثناء نقيض أحدهما عين الآخر .

هذه الشيء إما حجر أو شجر

(١) لكنه حجر ← فليس بشجر　　　(٢) لكنه شجر ← فليس بحجر[2]

خاتمة في لواحق القياس

(١) القياس المضمر أو الضمير

المضمر : وهو الذي حذفت منه النتيجة أو إحدى المقدمات .

الضمير : وهو الذي حذفت كبراه فقط -هذا إنسان لأنه ناطق-.

(٢) القياسات المركبة

القياس البسيط : ما تألف من مقدمتين بديهيتين .

القياس المركب : ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد .[3] وهو على قسمين :

---

(١) ولكن هل يمكن تكونها من ثلاثة ... فيه كلام .

(٢) خلاصة المطالب :

① $\dfrac{p \to q \quad p}{q}$　② $\dfrac{p \to q \quad \sim q}{\sim p}$　③ $\dfrac{p \veebar q \quad p}{\sim q}$　④ $\dfrac{p \veebar q \quad \sim q}{q}$　⑤ $\dfrac{p | q \quad p}{\sim q}$　⑥ $\dfrac{p \to q \quad q \to r \quad p}{r}$

(٣) عندما ينتهي التحليل إلى مقدمتين إحداهما كسبية أو كلاهما كسبيتان، تكون المقدمة الكسبية

١. المفصول: إن النتائج فيه مطويّة .

٢. الموصول: لا .

أ. قياس الخلف[1]

قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقيضه . فهو مركب من :

اقتراني شرطي مؤلف من متصلة وحملية، **واستثنائي** [المصنف رحمه الله].[2]

خلاصة البرهان: لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه، ولكن نقيضه ليس بصادق، لأن صدقه يستلزم الخلف، فيجب أن يكون المطلوب صادقا.

ب. قياس المساواة

وإنما سمي قياس المساواة لأن الأصل فيه المثال المعروف (أ مساوٍ لـب وب مساوٍ لـج ∴ أ مساوٍ لـج) وإلا فهو قد يشتمل على المماثلة والمشابهة ونحوهما: الإنسان من نطفة والنطفة من العناصر، فالإنسان من العناصر، الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان، فالجسم جزء من الإنسان.

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محذوفة : مساوي المساوي مساوٍ وجزء الجزء جزء، والمماثل للمماثل مماثل ... وهكذا، فلو كذبت تلك لا ينتج .

- **تحليل هذا القياس**: فهو مركب من قياسين :

القياس الأول : أ مساوٍ لب (ص)

كل مساوٍ لب مساوٍ لمساوي ج (ك)

مطلوبًا آخر لابد من كسب المقدمات ثانيًا لتحصيله، فنلتجئ إلى تأليف قياس آخر تكون نتيجته نفس الكسبية، أي أن نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للأول. ولو كانت المقدمتان معًا كسبيتين فلابد حينئذ من تأليف قياسين لتحصيل المقدمتين، وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى البديهيات -م-.

(١) زاد في توضيح وجه التسمية (التعليقة) .

(٢) وهنالك رأيان آخران : ١-اقتراني شرطي مؤلف من متصلتين، واستثنائي ٢-إنه قياس بسيط استثنائي: كلما لم يثبت المطلوب ثبت نقيضه، لكن نقيضه ليس بثابت، فينتج أن المطلوب ثابت؛ فالقضية المستثناة إما بديهية وإما لا، وهذا لا يجعله مركبًا -ت-.

∴ أ مساوٍ لمساوي ج

القياس الثاني :

أ مساوٍ لمساوي ج (ص)

المساوي لمساوي ج مساوٍ لـج (ك)[1]

∴ أ مساوٍ لـج

٢- الاستقراء

وهي دراسة الذهن عدة جزئيات فيستنبط منه حكما عاما .

حقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام، وعكسه القياس؛ لأنه لابد أن يشتمل على مقدمة كلية، الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة .

- **أقسامه**

١ . التام : وهو يفيد اليقين. وقيل بأنه يرجع إلى القياس المقسّم[2] المستعمل في البراهين:

كل شكل إما كروي، وإما مضلع، وكل كروي متناه، وكل مضلع متناه ∴كل شكل متناه.

٢ . الناقص : وهو ألا يفحص المستقري إلا بعض الجزئيات، وقالوا: إنه لا يفيد إلا الظن؛ لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له هذا الحكم .

- **وهو على اقسام**

١ . أن يبنى على صرف المشاهدة فقط، ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا .

٢ . أن يبنى مع ذلك على التعليل أيضًا، وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الأمور التي نشاهدها من هذا النوع، وليست هذه الأحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية .

---

(١) وهي القضية الخارجية .

(٢) القياس المقسّم من نوع المؤلّف من المنفصلة والحملية، ولكن له حمليات بعدد أجزاء المنفصلة، ولا تحوّل فيه المنفصلة إلى متصلة بل تبقى على حالها، ويشبه أن ينحلّ إلى عدة قياسات حملية بعدد أجزاء المنفصلة –م-.

ويسمى هذا القسم في المنطق الحديث (بطريق الاستنباط) أو طريق البحث العلمي .

٣. أن يبنى على بديهة العقل، وليس هذا في الحقيقة استقراءً لأنه لا يتوقف على المشاهدة، فإن تصور الموضوع والمحمول كافٍ للحكم وإن لم تشاهد جزئيا واحدا منها.

٤. أن يبنى على المماثلة الكاملة بين الجزئيات، كما إذا اختبرنا بعض جزئيات نوع من الثمر فعلمنا أنه لذيذ الطعم مثلًا، فنحكم حكما قطعيا بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف .

فالاستقراء الناقص أنما بالمعنى الأول لا يفيد اليقين لا البواقي .

٣- التمثيل

أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما أو: إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له .

وهو المسمى في عرف الفقهاء بالقياس، الذي يجعله أهل السنة من أدلة الأحكام الشرعية.[1]

- **أركانه**

١. **الأصل** : الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له .

٢. **الفرع** : الجزئي الثاني المطلوب إثبات الحكم له .

٣. **الجامع** : جهة الشبه بين الأصل والفرع .

٤. **الحكم** : المعلوم ثبوته في الأصل والمراد إثباته للفرع .

إن التمثيل على بساطته من الأدلة التي لا تفيد إلا الاحتمال؛ لأنه لا يلزم من تشابه شيئين في أمر بل في عدة أمور أن يتشابها من جميع الوجوه .

إن الجامع علة تامة لثبوت الحكم في الأصل، ولكن الحصول عليه ليس من السهل حتى في الأمور الطبيعية وأما في المسائل الشرعية، فليس لنا طريق إليه إلا من ناحية الشرع نفسه، والتمثيل من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل .

وفي الحقيقة أن التمثيل المعلوم فيه أن الجامع علة تامة، يكون من باب القياس البرهاني المفيد

---

(١) قد رأيت في كتاب أن أبا حنفية كان يعبر عن الروايات النبوية بالرَّجَز. وعنده عدد قليل منها معتبر كما قيل : ١٩ رواية تقريبًا . فلذا التجأ إلى القياس .

لليقين، إذ يكون فيه الجامع حدا أوسط، والفرع حدا أصغر، والحكم حدا أكبر .



الصناعات الخمس

مبادئ الأقيسة

البحث في مبادئ الأقيسة في التصديق لا في العلم – للفرق بينهما – فإن الربط بين العلم إنما هو بين الموضوع والمحمول لكن في الإيمان الربط والعقد بين النفس ومحتوى القضية.

فالتقسيم بلحاظ بيان مقدار ارتباط النفس بمحتوى القضية ومقدار الإيمان ... فإن كان يقينياً فالبرهان وهكذا دواليك وإنما المطلوب بالذات بيان اليقينيات وأما البواقي فلتمييزها عن اليقينيات لأن المطلوب هو البرهان.

١. اليقينيات

لليقين معنيان:

أ. بالمعنى الأعم: مطلق الاعتقاد الجازم.

ب. بالمعنى الأخص: الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يحتمل النقيضَ لا عن تقليد وله ركنان:

١– الجزم بثبوت المحمول للموضوع والجزم باستحالة انفكاكه عنه[١]– بالفعل أو بالقوة القريبة منه [٢] – .

٢– أن الجزم الأول لا يزول والثاني لا يمكن زوالـــه.

- **القضية** إما بديهية أو نظرية منتهٍ إلى البديهية فالأولى على ستة أقسام:

---

(١) الاستحالة إما دائمية أو غير دائمية(زيد مادام واقفاً لا يمكن أن يكون جالساً).

(٢) بالفعل: الالتفات إلى الاستحالة. بالقوة القريبة منه: الغفلة عن زوال الاستحالة لكنه لو أُلفت نظره إليها لَحكم بها.

١. **الأوليات**:

التي لا تحتاج إلى سبب خارج عن ذاتها حيث إن العقل بمجرد أن يتصور الطرفين تصورا صحيحًا يجزم بصدقها فإن نفس الموضوع علــــة لثبوت المحمول عليه (فالعلة في ذاتها). [١]

- **نكتة**:

أصالة الوجود: إن النزاع في أن الوجود موجود وله تالٍ باطل لا يمكن الالتزام به وهو التسلسل فلذا ذهب بعض من الحكماء إلى أصالة الماهية (لكنه كما أفاد بعض أنه لم يقل السهروردي قدس سره بأصالة الماهية وإنما هو قائل بأصالة النور وليس كلما عدّ الوجود اعتباريًا قيل بأصالة الماهية وإن صرح بأن الوجود أمر اعتباري!). وأما بالنسبة إلى أصالة الوجود فهل يمكننا أن نتصور لغيره جل جلاله وجودًا مستقلاً حتى نتحدث عن أصالته مقابلاً له سبحانه؟! **وليس في الدار غيره ديار**.

٢. **المشاهدات**

هي المحسوسات سواء كانت ظاهرة أو باطنة [٢] وقضايا جزئية تفيد الجزم لا اليقين! ولكي تفيده لا بدّ أن نجعل المحسوسة صغرى جزئيةً نضم إليها كبرى كليةً عقلية [٣] لإفادتها الجزئية وعدم تكون القياس من جزئتين فتلك نظرية.

٣. **التجربيات**

هي المشاهدات مع تكرر المشاهدة فهي مؤلفة من قياسين خفيين: استثنائي واقتراني؛

> لو كان حصول هذا الأثر اتفاقيًا لما كان دائميا وأكثريًا ولكنه قد حصل دائمًا. [٤]

---

(١) الفرق بين البديهيات والأوليات: إن الأولية لا تحتاج إلى دليل وراء ذاتها ولا يمكن إقامة الدليل عليها لكن البديهية وإن كانت لا تحتاج إقامة الدليل عليها في بعض الموراد إلا أنه يمكن إقامته عليها.

(٢) وهي خمس: الحس المشترك، الوهم، الخيال ...

(٣) اجتماع النقيضين محال.

(٤) هذه قضية مهمة في الأرسطي: إن الصدفة لا تكون دائمية ولا أكثرية عقلاً – من الأوليات ولكن المنطق لا يتكفل إثباته ولا نفيها فإنها خارجة عنه وإن اشتهرت وقال العلامة في الجوهر

فحصول هذا الأثر معلول لعلة ما.

وكل معلول لعلة يمتنع تخلفه عنها.

∴ فهذا الأثر يمتنع تخلفه عنها.

الفرق بين الحسيات والمجربات: إن الحسيات هي المجربات ولكن العلة الموجبة لحصول الأثر معينة وليس كذلك في المجربات.

٤. المتواترات

التي تسكن إليها النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع – لكن لكي يفيد اليقين لا بدّ وأن لا يزول.

وهي مركبة من مقدمتين:

الصغرى: إخبار جماعة بواقعةٍ ما.

الكبرى العقلية: وكلما اجتمع هذا العدد يمتنع تواطؤ ذاك على الكذب وعدم اتفاق هؤلاء في فهم المحادثة. (١)

∴ فهؤلاء يمتنع تواطؤهم على الكذب .

٥. الحدسيات

قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جدًا يزول معه شك ويذهن الذهن بمضمونها – وإن لم يمكن إقامة البرهان عليها في موارد – وهي جارية مجرى المجربات في الأمرين: تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي والفرق بينهما قد ذكر وإن كان هناك خلاف بينهم في الفرق.

النضيد : ولعلهما في الكليات يجريان مجرى واحدا بمعنى أن كل حكم كلي دائم فهو ضروري لأن الاتفاقيات يستحيل دوامها كلية وإنما بناؤه على التجويز لأنه حكم خارج عن نظر المنطقي.
أما في الجزئيات فقد تفترقان بأن يتفق لزيد أن يدوم فقره من غير ضرورة . [وفيه ما فيه] .

(١) لقد أشكل عليها السيد السعيد الشهيد قدس الله نفسه الزكية بعدة إشكالات منها: إنه لو كانت هذه القضية عقلية لما تأثرت كقضية (الكل أعظم من الجزء).

الصغرى: هذا المشاهَد من اختلاف في نور القمر، لو كان بالاتفاق أو بأمر خارج سوى الشمس لما كان دائمياً أو أكثريًا.

الكبرى: وحيث إنه دائمي أو أكثري فلا يكون بالاتفاق أو بسبب غير الشمس.

∴ فيحدس الذهن أن سببه انعكاس أشعة الشمس عليه والحدس يختلف باختلاف العلل كالذي يحدس أن ماهيةً سببها (أ) والآخر (ب)... بخلاف المجربات حيث لا معنى لوقوع الخلاف فيها لعدم تعين ماهيتها لكننا نرى أن العلوم الطبيعية و... التي من المجربات وقع الخلاف في ماهية السبب فيها فهي تعيّن ماهية السبب فيها خلافًا للمصنف رحمه الله وقال الخواجة قدس سره: إن السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين.

فالحدسيات تفيد الجزم لشخص فحسب بخلاف المجربات.

٦. الفطريات

التي قياساتها معها أي: إن العقل لا يصدق بها بمجرد تصور طرفيها.

إن القضايا اليقينية على ثلاثة أنواع:

أ. ما لا يحتاج إلى دليل داخلي ولا خارجي بل لا يمكن إقامة الدليل عليها وهي الأوليات.

ب. ما يحتاج إلى دليل داخلي ملازم معها أي: الأوسط فيها حاضر لدى الذهن ولا بحاجة إلى استدلال وهي الفطريات.

ج. ما يحتاج إلى دليل خارج عنها ولكن الأوسط غائب يحتاج إلى فكر وهي البواقي.

ومما ينبغي ذكره إنه لا يوجد عندنا قضية أولية إلا قضية اجتماع النقيضين محال وماعداها يرجع إليها ويمكن إقامة البرهان عليها بخلاف تلك.

وذاك من حيث المادة وأما الهيئة فالشكل الأول حيث إن الأول إن لم يكن منتجاً لزم التناقض لأن الأوسط فيه مشترك: إن الأصغر ثابت للأكبر وهو للأصغر وإلا لزم ما فرض من مصاديقه ليس من مصاديقه – محال.

فالبحث عن المادة والهيئة يرجع إلى مبدأ عدم التناقض.

٢. المظنونات

التي يصدق بها اتباعًا لغالب الظن مع تجويز نقيضه وله اصطلاحان:

١- الظن المحض: ترجيح أحد الطرفين من دون استحالة النقيض = المبحوث عنه في المنطق وهنا.

٢- مالم يكن يقينًا.(١)

٣. المشهورات (ذائعات)

التي اشتهرت بين الناس وذائع التصديق بها عند الجميع أو الأكثر أو طائفة وهي على معنين:

١- **الأعم**: التي يصدق بها الجميع ولتصديقهم منشأ واقعي تشمل الفطريات والأوليات وبعض البديهيات.

٢- **الأخص**: التي تطابقت آراؤهم ولا واقع لها وراء التطابق -> محل النزاع كالحسن والقبح.

الفرق بين المشهورات واليقينيات: المعتبر في الثاني مطابقة الواقع والأول تطابق الآراء عليها.

أقسام الشهرة:

١. **الواجبات القبول (كونها حقًا جليًا)**: ما هو الجميع يعترف بها كالفطريات والأوليات = المعنى الأعم.

٢. **التأديبات الصلاحية (قضاء المصلحة العامة)** = المحمودات(٢) لحفظ النظام وبقاء النوع كحسن العدل وقبح الظلم فالمفهوم منه ألا يكون العدل حسنًا والظلم قبيحًا مالم يوجد إنسان أو

---

(١) وهذا التقابل تقابل الملكة وعدمها وله ثلاثة مصاديق:

١. بالمعنى الأول: إن لم يحصل جزم ولم يكن الطرفان متساويين.

٢. إن حصل جزم ولم يكن مطابقاً للواقع = الجهل المركب.

٣. إن حصل جزم والمطابقة لكن المنشأ هو التقليد. والمرام هنا هو الأول.

(٢) لأن فاعلها ممدوح والتارك مذموم.

نظام. وقد يرد عليه رحمه الله الآية الكريمة: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾. فهما ذاتيان للأفعال.

هل هما حقيقيان أو اعتباريان؟ رأيان؛

١. **اعتباريان.**(١)

٢. **واقعيان**: فهما حقيقيان لا بوجودهما بل بمنشأ انتزاعهما – الأمانة حسنة وأن الحسن منتزع من فعل الأمانة وليس منضماً إليه ودور العقل والعقلاء فيهما دور الكاشف لا المنشيء وهنا محل النزاع بين الطائفتين.

نكتة:

كون الفعل مما ينبغي أو لا ينبغي فعله أمر نسبي فالفعل بماهو هو وجود جميل وحسن لأنه مخلوق له تعالى لكنه لو نُسب إلى شخص يكون مما ينبغي أو لا ينبغي فعله (الحسن والقبح).

وهما على ثلاثة معانٍ :

١– **الملاءة والمنافرة**: هذا الصوت حسن وذاك قبيح يلائم الطبع وينافره = لا نزاع.

٢– **الكمال والنقص**: العلم حسن والجهل قبيح = لا نزاع.

٣– إدراك أن هذا الشيء مما ينبغي أو لا ينبغي أن يفعل وتبعاً له يمدحه العقلاء أو يذمونه فلازم الحسن المدح والقبح الذم.

العدلية يروون أنهما من الآراء المحمودة والمشهورة التي تطابقت عليها الآراء للتأديبات الصلاحية ولا واقع وراء ذلك لكن الأشاعرة أنكروا التطابق بين الآراء ولعل **الخلاف** بينهم في أنه هل للعقل قدرة في إدراك ما ينبغي أو لا ينبغي أن يفعل؟ ولعل **الخلاف** بينهم في وجود حسن وقبح حيث إن الأشاعرة قالوا بأن ما حسّنه الشارع حسن... فلا وجود لهما واقعاً.

فهل الأحكام الشرعية أو غيرها تابعة للمفاسد والمصالح أو المصالح والمفاسد تابعة للأحكام ...؟

---

(١) الاعتباري: ما يختلف باختلاف الاعتبارات.

الواقعي: ليس كذلك وهو على قسمين: ١. ماله بإزاء خارجي في الواقع الخارجي. ٢. ليس كذلك بل له منشأ انتزاع فيه.

- نكت:

انقسام العقل النظري والعملي بسبب متعلق الإدراك ، مما ينبغي أو لا ينبغي أن يفعل فمدرك العقل ينقسم إليهما لا العقل نفسه.

الواسطة أو الحد الأوسط القائم بين ما يدركه العقل وبين ما ينبغي أو لا ينبغي فعله هو حب الذات وهو الذي يأمرك بأنه إذا أدركت أن العدل حسن فينبغي فعله وكذا الظلم.

الاستدلال في الحسن والقبح العقليين: إن كانت هذه عقلية لم يقع فيها اختلاف لكنه وقع فليست عقلية.

لكن القائل خلط بين مدارك العقل حيث إنهما من العملي لا النظري فالذي لا يقع فيه هو من مدارك النظري وظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من النظري.

٣. الخلقيات: ما تطابق عليها الآراء اقتضاء للحق الإنساني بذلك كالحكم بوجوب محافظة الحرم....

والخلق هو الملكة النفسانية التي تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير تكلف. **الإشكال على التعريف**: لكنه في مرحلة الثبوت وأما الإثبات فلا نرى إلا القليلين من العاملين بالأخلاق الفاضلة بينما لا ينكر شخص فليس السبب ذلك في شهرة فيها.

الجواب: الإنسان مزوَّد بالحجة الظاهرة وهي الدين الذي بين الحسنة والقبيحة وبالحجة الباطنة[1] التي يستطيع بها التعيين – في الأعم الأغلب – الأفعال الحسنة عن القبيحة.

٤. الانفعاليات: التي يقبلها الجمهور بسبب انفعال نفساني عام كالرقة.

٥. العاديات: التي يقبلها الجمهور بسبب جريان العادة عندهم [وتعريف آخر: ألفها الناس واعتادوا].

٦. الاستقرائيات: التي يقبلها الجمهور بسبب استقرائهم التام أو الناقص نحو: الملك الفقير لا بد أن يكون ظالما .

---

(١) وقد يسمى الضمير أو القلب السليم أو العقل السليم أو الحس السليم... والضمير في القرآن الكريم هو النفس اللوامة.

٤. الوهميات

قضايا كاذبة إلا أن الوهم يقتضي بها.

الأفعال الصدرة من الإنسان إما مرتبطة بالمحسوسات أو المجردات فإذا تدخّل الوهم الوهم في الأحكام المرتبطة بالمجردات جعلها بحكم المحسوسات. وهي على قسمين: إما لها واقع أو لا؛ لكن بديهة الوهم لا تقبل سواها فتؤثر في فعل الإنسان لارتباطه بالمادة.[١]

نكت:

١- وهي تعد من المعتقدات لما تؤدي إلى الاعتقاد بها إذا كان الوهم أقوى من العقل.

٢- إن الواهمة من أشد جنود إبليس (لعنه الله تعالى) يستعملها للحوؤل دون إدراك المعاني المجردة وعليه أن يروّض نفسه لئلا يكون من جند إبليس وجنود الجهل بل من جنود العقل والرحمن جل جلاله.

٣- علماء الأخلاق: إن الوهمية في كثير من الأحيان أقوى في الإنسان من إدراك اليقينيات والأوليات.

٥. المسلمات

التي وقع التسالم عليها بين الطرفين مطلقًا[٢].

وهي إما عامة:

١-**الأصول المتعارفة**: التي يعتبرها المتعلم بديهية في محلها سواء كانت بديهية في نفس الأمر أم لا -لإفحام الخصم أو لإرشاد المتعلم.

---

(١) **الحس**: الصورة الموجودة في الخارج المتنقشة في الذهن = الصورة الإحساسية.
الخيال: يدرك الصور الجزئية.
العقل: يدرك المعاني الكلية.
الوهم: يدرك المعاني الجزئية كحب زيد (ليس هذا محل الكلام).
المتخيلة: تجمع صورا من عدة أشياء خارجية ثم تؤلف بيها في الخيال ثم تجعلها على الصورة المتخيلة.

(٢) صادقة،كاذبة،مشكوكة (لعدم كون الصدق والكذب ملحوظاً).

٢-**الأصول الموضوعة**: التي يعتبرها المتعلم بديهية لحسن الظن بمن يأخذ منه.

٣-**المصادرات**:التي يستعملها المعلم مشكوكةٌ مستنكرة عند المتعلم ولا يقبل بها لكنه من باب المجاراة لا يقول له شيئاً.

فالقضايا الثلاثة ترتبط إلى المتعلم ونظره إليها... .

نكتة: المبادئ التصورية ترتبط بفهم الاصطلاحات والتصديقية بالمقدمات التي تؤخذ من علم آخر.

وإما خاصة: إذا كان التسليم بها من شخص معين.

٦. المقبولات

التي تؤخذ ممن توثق بصدقه تقليداً. وهي كالمسلمات من المعتقدات؛ إما الاعتقاد بها على سبيل القطع أو الظن الغالب والمنشأ التقليد.

وتختلف عند الناس باعتبار كمعرفة السبب فهي عند بعض من المقبولات (لعدم معرفة السبب) وبعضٍ آخر من اليقينيات (لمعرفة السبب).

٧. المشبهات

قضايا كاذبة يعتقد بها لشبهها باليقينيات أو المشهورات... .

٨. المخيلات

التي ليس من شأنها إيجاب تصديق إلا توقع في النفس تخييلات تؤدي إلى انفعاليات نفسية. وتأثير هذه القضايا ناشيء من تصوير المعنى تصويراً خيالياً خلاباً.

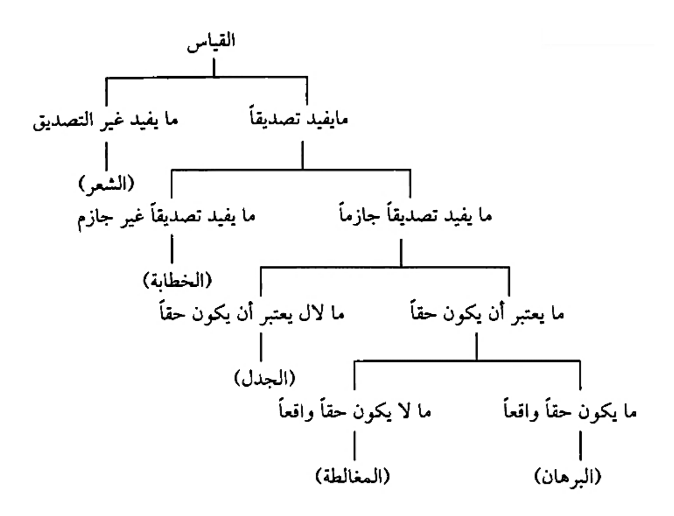
أقسام الأقيسة بحسب المادة

المقسم للخمسة هو مدى ارتباط محتوى القضية بالإنسان وعدم اعتقاده بمحتواها.[١]

الصناعة: ملكة نفسانية وقدرة مكتسبة يُقتدر بها على استعمال إمور لغرض من الأغراض، صادراً ذاك الاستعمال عن بصيرة بحسب الإمكان.

---

(١) المهم مقدار الاعتقاد فإذا كانت جازمة ولا يحتمل فيها خلاف وأَتي للكشف عن الواقع وكانت مطابقةً للواقع فتلك المقدمات يقينية.



صناعة البرهان

حقيقة البرهان

قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقينًا بالذات اضطرارًا[(١)].

وإنما الطريق المنحصر في التوصل إليه هو القياس وذانك إن رجعا إليه فذاك وإلا فلا —لعدم إفادة اليقين—.

البرهان لمّي وإني

باعتبار الأوسط ينقسم إليهما فإن أفاد فيه الواسطةَ في الإثبات والثبوت معًا فلـمّي وإن أفادها في الإثبات فحسب فــإنّي.

الواسطة في الثبوت: المراد منها مرتبط بعالم الواقع والتكوينيات وهي العلية الواقعية سواء عُلم بها أم لا.

الواسطة في الإثبات: المراد منها مرتبط بعالم الذهن والمعرفة والأحكام الذهنية.[(٢)]

هذه الـحديدة ارتفعت حرارتها. ١- تمددها في الواقع سواء عُلم به أم لا = الثبوت.

وكل حديدة كذلك فهي متمددة. ٢- العلم بأنها متمددة = الإثبات.

∴ هذه متمددة.

---

(١) أي: اليقينية الواجب قبولها سواء كانت ممكنة أو واجبة ولا يمكن رد الحجة لأن الهيئة بديهية الإنتاج والمادة يقينية .

(٢) الواسطة في الإثبات: واسطة لحصول العلم بثبوت الأكبر للأصغر وأن المحمول ثابت للموضوع.

نكت:

١. كون الأوسط في **الثبوت** أي: أنه معطي العلية والواقعية

وفي **الإثبات** أي: / / العلم والتصديق والحكم.

٢. الإنية مطلق الوجود؛ واحد من أقسام الوجود إعطاء العلم الذي لم يكن متحققاً إذ الجاهل إذا حصل له العلم كان لعلمه علةٌ وهو برهان الإنّ وهو يعطي الوجود لا العلية.

أقسام البرهان الإني

أ. **الدليل**: أن يكون الأوسط معلولاً للأكبر في وجوده في الأصغر لا علةً – عكس لم.

تبدل اللمي بالإني إذا جُعل الأوسط أكبر والأكبر أوسط فالاستدلال فيه من وجود المعلول في الأصغر على وجود العلة في الأصغر والعلم بوجود المعلول سبب له بوجود العلة فلذلك يكون المعلول علةً للعلم بالعلة ومعلولاً لها بالخارج، فالأوسط وإن كان في الواقع معلولاً للعلة، إلا أنه علة للعلم بها فالعلم بالعلة سببه العلم بالمعلول والعلم بالمعلول علةٌ للعلم بها لا أنه علة لها.

استشكل على الإنّ تحصيلاً للحاصل لأنه إذا افترض معلولاً فعلم بأن كل معلول له علةٌ ولا معنى لجعله حداً أوسط لتستكشف علته فإنه قبل الاستدلال يُعلم بأن له علة وهذا يلزم منه تحصيل للحاصل فهذا لا يفيد اليقين كما إليه السيد العلامة ﷿ فالإني إن انعكس إلى اللمي فذاك وإلا فلا وعنده ﷿ كلام في النهاية.

ب. **غير الدليل**: أن يكون الأوسط والأكبر معلولين لعلة واحدة وهما متلازمان والعلم بأحد المعلولين علة للعلم بالآخر بواسطة وجود علته فهذا البرهان مركب من الإني واللمّي.

أي: مالا يكون الأوسط علة في الواقع بل يبقى علةً للتصديق ويكون تلازم بينه وبين الأكبر فلا هو معلول للأكبر ولا علة له فإن كان علة فلمّي وإن كان معلولا فدليلٌ.

الطريق الأساس الفكري لتحصيل البرهان

أساس البرهان قضيتان أوليتان[1]:

١. استحالة وجود الممكن بلا علة.

٢. استحالة تخلف المعلول عن علته التامة.

العلة إما داخلية: أن تصور أجزاء القضية علة للحكم بالنسبة وكاف للتصديق كالقاعدتين.

وأما خارجية: وهي على قسمين:

١. أن تكون إحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة[2] وذاك في المشاهدات والمتواترات.

نكتة: الحس لا يخطئ بل عندما ينقل شيئاً محسوساً إلى العقل فقد يخطئ العقل بحكمه.

٢. أن تكون هي القياس المنطقي: وهذا القياس على قسمين:

أ. أن يكون حاضراً لدى العقل فلا بد أن يكون معلولُه – اليقين بالنتيجة – حاضراً أيضًا ضروريَّ الثبوت= واجب القبول.

ب. ألا يكون حاضراً فلا بد من حصول اليقين بالكسب والفكر وذا بالرجوع إلى البديهيات وهذا هو موضع الحاجة إلى البرهان فاستحضار علة اليقين غير الحاضر هو الكسب والمدعو إلى الاستحضار هو البديهية الأولى والثانية.

اللمي مطلق وغير مطلق

١. المطلق: أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في نفسه على الإطلاق أي علي النحوين: مفاد كان التامة والناقصة[3] فإذا كان كذلك فهو علة لثبوت الأكبر للأصغر لأن المحمول – الأكبر – ليس وجوده إلا وجوده لموضوعه – الأصغر – كعلية النار لارتفاع الحرارة فإنها علة لها لكن الحرارة توجد في شيء ولا توجد مستقلة.

---

(١) وجه تسمية الأوليات: لأنها أسبق من كل قضية لدى العقل.

(٢) وهي الحس المشترك وقوة الخيال والقوة الواهمة والقوة الحافظة والقوة المتصرفة.

(٣) كان التامة: وجود الأكبر. كان الناقصة: وجود الأكبر في الأصغر.

٢. غير المطلق: ألا يكون كذلك بل يكون علة لوجود الأكبر في الأصغر= مفاد كان الناقصة فقط.

فوجود الأكبر في الأصغر شيء وذات الأكبر شيء آخر سواء كان معلولاً –لكان التامة في الأكبر وإن كان علة لكان الناقصة فيه – وعلته الأكبر أو الأصغر أو شيئاً ثالثاً ولا محذور فيه.

معنى العلية في اللمي

المراد بالعلية في البرهان نطلق الأنواع لها وتلك مختصة بالماديات لا مطلقًا وهي:

١. الفاعل: هو يطلق على معنين: ١- معطي الوجود (ما منه الوجود) يخرج الشيء من العدم إلى الوجود وهو الفاعل الإلهي. ٢. الفاعل الطبيعي: وهو السبب أو مبدأ الحركة= (ما به الوجود).

٢. المادية: التي يحتاج إليه الشيء ليتكون ويتحقق بالفعل بسبب قبوله للصورة (ما فيه يقع الوجود).

٣. الصورية: (ما به يتحقق الوجود) قال المصنف رحمه الله تعالى تالي الصورية صورة فأشكل عليه الشارح حفظه الله تعالى حيث قال: العلة الصورية شيء والصورة آخر. فلو نسبنا المادة والصورة إلى واحد منهما فإن الكل متوقف على الأجزاء وكل متوقف فهو معلول والمتوقَف عليه علة.

إذن فلو نسبنا المجموع إلى أحد الجزئين يكون الجزء علةً ولو نسبنا أحدهما إلى الآخر لا يكون أحدهما للآخر كالماء المركب من الأوكسيجن والهيدروجن.

٤. الغائية: ما له الوجود.

تعقيب وتوضيح في أخذ العلل حدوداً وسطى

إن الأوسط لا بد أن يكون علة تامة للنتيجة لا جزء علة فلو وجد في برهان واحد من الأربعة فالبواقي مفروضة الوجود إلا الفاعلية والمادية – ليسا كذلك دائمًا –.

إن الغائية متقدمة ومتأخرة من جهتين: فإن المقدم هو الصورة العلمية للغاية والمتأخر هو الوجود الخارجي للغاية كما عبر الشيخ الرئيس رحمه الله تعالى : إن الغاية متقدمة على الفعل تصوراً ومتأخرة عنه وجوداً.

فللمادية حالتان: لو فُرض وجودها وكانت العلل الباقية معها وأُخذت المادية أوسط يمكن أن تكون علة للنتيجة وإلا فلا –وذلك عندما يكون حدوث تلك الصورة متوقفاً على حركة من علة محركة خارجة فبـحاجة إلى شرائط المفقودة وفقدان الموانع الموجود – وكذا الفاعلية – إلا إذا كان فاعلا تاماً أي: مع وجود سائر العلل كـــالنجار (فاعل) والخشب (المادة) موجودًان لكنه لا يريد صناعة السرير.

سؤال: لا بد أن يكون الأوسط علة تامة منحصرة؟

ج؛ نعم إذا قلنا بقاعدة الواحد وإلا فلا وظاهر المصنف قُدِّسَ سِرُّهُ نعم.

نكت:

١. معنى الوجوب بالنسبة إلى الله جَلَّ جَلَالُهُ وجوب منه لا وجوب عليه.

٢. هناك نظريتان في الفاعل القريب للآثار:

أ. للمشائين: إن الآثار التي تصدر من الأنواع فاعلُها القريب الطبيعة والصورة النوعية (في الإنسان هي الناطقية).

ب. إن المبدأ هو الله جَلَّ جَلَالُهُ فلا مؤثر في الوجود إلا هو ووظيفة الصورة النوعية هي مجرى الفيض واسطة في وصول الرحمة والإيجاد منه تعالى.

ج. البرهان اللمي يقع في جواب السؤال بـلـــم ويطلب به معرفة العلة التامة.

شروط مقدمات البرهان

١. كون المقدمات يقينية.

٢. كونها أقدم وأسبق بالطبع من النتائج. للتقدم والتأخر أقسام منها بالطبع وهو التقدم الذي لولا المتقدم لما أمكن أن يوجد المتأخر (فكلما وُجد المتأخر لا بد وأن يوجد المتقدم وليس العكس) كالأعداد وذاك شرط لـم. وقد يرد عليه رحمه الله تعالى أن الأوسط في اللم علة تامة فالتقدم تقدم بالعلية لا بالطبع اللهم إلا في التعبير مساحمة.

٣. كونها أقدم عند العقل –زماناً– من النتائج ليصحّ التوصل بها إليها. فالأوسط إن كان البرهان لمياً فكما هو متقدم إثباتاً هو متقدم ثبوتاً وإن كان إنياً فهو متقدم إثباتاً لكنه متأخر ثبوتا.

٤. كونها أعرف عند العقل من النتائج لتكون سبباً لوضوح النتائج.

٥. كونها مناسبة للنتائج – بينهما سنخية – أي المقدمات محمولاتها ذاتية أولية لموضوعاتها.

٦. كونها ضرورية – إما ضرورة الذاتية أو الوصفية (المشروطة العامة).(١)

٧. كونها كلية (محصورة) لا شخصية لعدم إقامة البرهان عليها.

الشرطان الأخيران يختصان بالنتائج الضرورية الكلية إلا أن نفسر الضرورة بضرورية الحكم –اليقين بالمعنى الأخص– فإذا أردنا نتيجة البرهان ممكنة أو شخصية يكون إحداها ممكنة أو شخصية.

إن فسرنا الضرورية بمعنى واجبة القبول فهي أعم من أن يكون ضرورية أو ممكنة.

معنى الذاتي في البرهان

فسر العلامة قدس الله سره العزيز ذاتية المحمول للموضوع بأنه كلما وضع الموضوع وضع المحمول وكلما رفع الموضوع رفع المحمول فبينهما ملازمة ونصه رحمه الله تعالى: ... بحيث يوضع الـمحمول بوضع الموضوع ويرفع برفعه.

ليس المراد بالذاتي هنا الذاتي في الكليات الخمس وإن كان معناهما واحداً إلا أنه في الكليات مقابل العرض وليس كذلك هنا.

إن الذاتي في البرهان(٢) أعـمّ منه في الكليات(٣).

للذاتي معانٍ؛

١. **ذاتي باب الكليات** المقابل للعرضي.

٢. **ذاتي باب الحمل والعروض** المقابل للغريب؛ حمل الذاتي على موضوعه، لا أن الحمل ذاتي.

فهما وصفان للمحمول والعارض لا الحمل والعروض و**للمحمول الذاتي أقسام؛**

---

(١) الغريب: المقدمات التي لم يكن ارتباط ومسانخة بينهما وبين النتائج.

(٢) نفس الموضوع كاف لحمل المحمول عليه سواء كان جزء للموضوع أم خارجاً عنه.

(٣) جزء مقوم للماهية وداخل في نوعية النوع.

أ. أن يكون الموضوع مأخوذاً في تعريف المحمول كتعريف الأنف في الفطوسة.

ب. معروض الموضوع مأخوذ في حده كـــالفاعل مرفوع[1].

ج. جنس المعروض له مأخوذ في حده؛ كالفعل الماضي مبني.... كلمة.

د. معروض الجنس مأخوذ في حده؛ كـــم. المطلق.

التعريف المختصر للذاتي المقابل للغريب؛ ما كان موضوعه أو أحد مقدماته واقعاً في حده.

٣. ذاتي باب الحمل (أي وصفاً للمحمول والعارض لا الحمل والعروض) ويقال المحمول بالصميمة[2] المقابل للمحمول بالضميمة[3] فنفس الموضوع كاف لانتزاع المحمول.

٤. ذاتي باب الحمل أيضًا «لكنه وصف للحمل لا المحمول» المقابل للشائع الصناعي.

٥. ذاتي باب العلل المقابل للاتفاقي. و**المراد** في البرهان أعم من الأول والثاني = الذاتي هو المحمول المأخوذ أو الموضوع أو أحد مقدماته في حد الموضوع.

معنى الأولي:

المحمول لا بتوسط غيره أي غير محتاج إلى واسطة في العروض في الحمل كـــالبياض أبيض وقد خلط الأمر على بعضٍ حيث فسر الأولي بالمعنى الثاني والصواب بالمعنى الثالث.

الجــدل

يتحدث السيد قُدِّسَ سِرُّه عن الآية؛ ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾. فالدعوة إلى ثلاثة؛ بالحكمة وبالموعظة الحسنة والجدال الحسنى والآية تدل على أن الغاية لا تبرر الوسيلة أياً ماكان والحكمة لا تنقسم إلى حسنة وغيرها بل تقابلها الجهالة والثلاثة تدل على البرهان والخطابة والجدل.

(١) الكلمة فاعل وهو مرفوع ... فما المرفوع...؟ هو كلمة.

(٢) المنتزع عن الذات.

(٣) سمي بالواسطة في العروض.

والدليل هو عدم انقسام البرهان إلى حسنة وغيرها حيث تألف من اليقينيات وكذلك الحكمة والمراد بالموعظة الحسنة؛ أن يكون الوعظ متعظاً وغير الحسنة ألا يكون كذلك وفسرت الحكمة بـــإصابة الحق بالعلم والعقل فللمزيد من الأهمية الرجوع إلى تفسير الميزان ذيل الآية المباركة.

القواعد والأصول

هناك مصطلحات؛

١. **الجدل**: اللدد والخصومة والقدرة عليها واصطلاحاً؛ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزم لغير والجاري على قواعد الصناعة.

٢. **الوضع**: هو الرأي المعتقد به أو الملتزم به وقد تسمى نتيجة القياس الجدلي وضعاً.

وجه الحاجة إليه:

إفحام الخصم سواء كان حقًا أو باطلا. الأسباب الداعية إلى عدم الأخذ بالبرهان؛

١. إنه واحد في كل مسألة –إن قلنا بقاعدة الواحد–.
٢. بُعد الجمهور عن الإدراك.
٣. عدم القدرة.
٤. عدم سبيل أفضل إلى المعتقد.

المقارنة بين الجدل والبرهان

١. اعتماد البرهان على الحق بماهو حق والجدل على المسلمات بماهي مسلمات سواء حقًا أم لا.

٢. قوام الجدل بشخصين والبرهان أعم.

٣. البرهان واحد –إن قيل بالواحد– في كل مسألة.

٤. صورة البرهان من القياس والجدل يمكنها الاستقراء والتمثيل أيضًا فالجدل أعم منه صورةً ومادةً.

تعريف الجدل

صناعة عملية يقتدر معها –حسب الإمكان– على إقامة الحجة من المقامات المسلمة على أي مطلوب يراد وعلى محافظة أي وضع يتفق على وجه لا تتوجه عليه مناقضة.

فوائد الجدل

المنفعة الذاتية هي التمكن من الآراء النافعة وتأييدها ومن إلزام المبطلين والغلبة على المنحرفين بحيث يدركه الجمهور والمنافع العرضية؛

١. رياضة الذهن في تحصيل المقدمات.
٢. تحصيل الحق واليقين في المسألة المعروضة على الإنسان.
٣. تسهيل معرفة المصادرات للمبتدئ.
٤. الغلبة على الخصم.

يمكن السائل الاستفادة من المسلمات والمشهورات والمجيب من المشهورات فقط لأنه لا يريد نقض وضع الناقض المهاجم وإنما يريد أن يدافع عن نفسه فلا بدّ أن يستند إلى المشهورات الذائعة عند الناس ليؤيدوه.

السؤال والجواب

لهما مراحل أربع؛

١. توجيه السائل أسئلةً إلى الخصم استفهاماً والتدرج بها من البعيد إلى القريب دونما يشعر الخصم.
٢. أن يستلّ من خصمه الاعتراف بالمقدمات المستلزمة لنقض وضعه.
٣. تأليف قياس لكونه ناقضاً للوضع.
٤. مدافعة المجيب عنه والتخلص عن المهاجمة بقياس من المشهورات.

والمقصود من الجدل؛ إتقان تأدية هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين والأصول الموضوعة فيها.

مبادئ الجدل

هي المشهورات بما هي هي والمسلمات كذلك والشهرة لا تستغني عن السبب فليست ذاتيةً فهي أمر عارض والسبب لا بد من كونه أمراً تألفه الأذهان وتدركه العقول.

والمبادئ إما أن يكون ثبوت المحمول للموضوع ذاتياً فلا يحتاج إلى تعليل وإما عرضية فيحتاج والمشهورات من الثاني.

سؤال؛ فإذن لِـــمَ جُعلت من المبادئ؟!

ج؛ فالقابلة للتعليل على قسمين:

١. لا تحتاج إلى تعليل للوضوح كالفطريات.
٢. تحتاج لعدم الوضوح كزوايا المثلث.

إن الشهرة تختلف بحسب اختلاف الأسباب فالمشهورات على ثلاثة:

١. الـحقيقة: التي تزول شهرتها بعد التأمل فيها والتعقيب عن سببها.
٢. الظاهرية: التي تزول بعد ذلك نحو: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً.
٣. الشبيهة بالمشهورات: التي تحصل بعارض غير لازم تزول بزواله.

والأول يستفاد منه في الجدل والثاني في الخطابة والثالث في المغالطة.

مقدمات الجدل

كل مبدأ للقياس الجدلي يمكن أن يقع مقدمةً لا العكس فإن كانت المقدمة غير مكتسبة فمبدأٌ وإلا فلا.

وهذه النظرية لا بد من رجوعها إلى المبدئ للقياس الجدلي والرجوع على نحوين؛

١. عن طريق المشابهة والمقابلة في الحدود.
٢. إلى قياس مؤلف من المشهورات بأن تكون هذه المقدمة مأخوذة من مقدمات مشهورة.

مسائل الجدل

- المسألة الجدلية: القضية التي أورد السائل عينها أو مقابلها.
- مقدمة الجدل: القضية المسلَّـــمة الـمجعولة جزءً من قياس السائل.

الأجدر اجتناب السائل عن هذه الأسئلة عن:

أ. المشهوراتِ لجعلها معرض الشك وأما على سبيل التمهيد فلا.

ب. حقيقةِ الأشياء وعلّيتها لعدم الارتباط بالجدل وأما على الاستفسار أو عن رأيه فلا.

مطالب الجدل

غير المطلوبة في الجدل:

١. المشهورات الحقيقية المطلقة –أي مقابل المحدودة لطائفة– لعدم تطرق الأنكار والشك فعند الأنكار يسدّ الباب أمام المستدل.

٢. المبتنية على الحس والتجربة كقضايا الرياضية والفيزيائية... .

أدوات هذه الصناعة

لتحصيل ملكة الجدل لابد من :

١. استحضار المشهور عند الحاجة .

٢. القدرة والقوة على التمييز بين معاني الألفاظ المشتركة والمنقولة والمشككة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة وما إليها من أحوال الألفاظ، والقدرة على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطرأ من غموض واشتباه فيها، حتى لا يقتصر على الدعوى المجردة في إيرادها في حججه، بل يتبين وجه الاشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الأحوال .

٣. القدرة والقوة على التمييز بين المتشابهات - بالفصول أم بغيرها-. وهي تحصل بالسعي في طلب الفروق بين الأشياء المتشابهة تشابها قريبا لاسيما في تحصيل وجوه اختلاف أحكام شيء واحد، بل تحصل بطلب المباينة بين الأشياء المتشابهة بالجنس .

٤. عكسها : القدرة على بيان التشابه بين الأشياء المختلفة –التشابه بالذاتيات أم بالعرضيات-. وهي تحصل بطلب وجوه التشابه بين الأمور المتباعدة جدا أو المتجانسة، وبتحصيل ما به الاشتراك بين الأشياء وإن كان أمرا عدميا .

المبحث الثاني -المواضع

(١) معنى الموضع

الموضع : هو الأصل والقاعدة الكلية التي تتفرع منها قضايا مشهورة.

ولا يشترط فيه أن يكون في نفسه مشهورا . وحينما يكون في نفسه مشهورا، صح أن يقع- كالحكم المنشعب منه- مقدمة في القياس الجدلي، فيكون موضعا باعتبار، ومقدمة باعتبار آخر.

مثال: **إذا كان أحد الضدين موجودًا في موضوع، كان ضده الآخر موجودًا في ضد ذلك الموضوع**؛ إذا كان الإحسان للأصدقاء حسنا، فالإساءة إلى الأعداء حسنة أيضًا، وهلـــــم جرًا.

مثال: **إذا كان شيء موجودًا في وقت أو موضع أو حال أو موضوع، فإنه موجود مطلقًا** و: وكل شيء بحسب عرض ممكن أو نافع أو جميل، فهو مطلقًا ممكن أو نافع أو جميل؛ إذا كذب الرجل مرة فهو كاذب مطلقًا، إذا كان السياسي يذيع السر في بيته، فهو مذيع للسر مطلقًا .

- إن أكثر المواضع ليست مشهورة وإنما الشهرة لجزئياتها فقط؛

١. إن تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص .

٢. كون العام في معرض النقض أكثر من الخاص؛ لأن نقض الخاص يستدعي نقض العام ولا عكس.

إن كذب الموضع لا يُستكشف منه كذب المنشعب منه المشهور.

(٢) فائدة الموضع وسر التسمية

أما الفائدة فلأن صاحب هذه الصناعة يستطيع أن يُعد المواضع ويحفظها عنده أصولا وقواعد عامة، ليستنبط منها المشهورات النافعة له في الجدل عند الحاجة لإبطال أو لإثبات.

وأما وجه التسمية فلأن الموضع موضع للحفظ والانتفاع والاعتبار أو: لأنه يصلح أن يكون موضع بحث ونظر.

(٣) أصناف المواضع

جميع المواضع في المطالب الجدلية إنما تتعلق بإثبات شيء لشيء [من قبل المجيب] أو نفيه عنه، [من قبل السائل] .

إن التصنيف في هذا الباب إنما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق بها في هذه الصناعة، فالمحمول يكون :

١. مساويا للموضوع في الانعكاس[١] : وهو إما؛

(أ) دال على الماهية = حد أو اسم. والاسم ساقط عن الاعتبار هنا، لأن حمله على الموضوع حمل لفظي لا حقيقي، فينحصر الدال على الماهية في (**الحد**) فقط .

(ب) لا، يسمى هنا (**خاصة**)، أو **رسمًا**؛ لإيجابه تعريف الماهية بتمييزها عما عداها .

٢. لا: وهو إما؛

(أ) واقع في طريق ما هو، يسمى هنا (**جنسا**) والجنس بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات، إذ لا فائدة تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل.

(ب) لا ، يسمى (**عرضا**). والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذي هو أخص من الموضوع .

أما (النوع) فلا يقع محمولا؛ لأنه إما أن يحمل على

١. **الشخص** ؛ فموضوعات مباحث الجدل كليات .

٢. **الصنف**؛ فحمله بمثابة حمل اللوازم، فيدخل في باب العرض .

واعلم أنه لا يتعلق غرض المجادل في مقام المخاصمة في أن محموله في مطلوبه أي قسم منها، فإن كل غرضه أن يتوصل إلى إثبات حكم أو إبطاله، أما أنه جنس أو خاصة أو أي شيء آخر فليس ذلك يحتاج إليه بل إلى إعداد المواضع لاستنباط المشهورات، وذلك يتوقف على تفصيل المحمولات .

(٤) مواضع الإثبات والإبطال

إن أشهر المواضع في هذا الباب عدّوها عشرين موضعًا[٢]، ونحن ونذكر الآن مثالا واحدا غيرها :

---

(١) أي: يصدق المحمول كليًا على جميع ما أمكن أن يصدق عليه الموضوع، وكذا العكس -م-.

(٢) تقدم ثلاثة منها في معنى الوضع، ومنها : موضع المحمول بالتضاد، موضع شرائط التناقض الثمانية، أحوال الثبوت... -ت-.

إن العارض على المحمول عارض على موضوعه، فيمكن أن تثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحموله، وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحموله .

فمثال الإثبات: الجمهور عاطفي: وهذا المحمول – العاطفي– يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة، فيثبت من ذلك أن الجمهور يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة. أو يقال: السياسي نفعي. فيوصف المحمول بأنه يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة، فيثبت أن السياسي يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة.

فمثلا الإبطال: الصادق عادل: فالمحمول لا يوصف بكونه ظالمًا، أي لا يعرض عليه الظلم، فيبطل بذلك كون الصادق ظالمًا.

(٥) مواضع الأولى والآثر

أصل هذا الباب ترجيح شيء واحد من شيئين بينهما مشاركة في بعض الوجوه. والألفاظ المستعملة المتداولة في التفضيل هي كلمة: آثر ، أولى ، أفضل ، أكثر ، أزيد ، أشد شرفا ، أشرف ، أقدم، وما إلى ذلك. وما يقابل كل واحد منها، مثل: الأنقص ، الأخس ، الأقل ، الأضعف... .

وكثيرا ما يقع التنازع بين الناس في تفضيل شخص على شخص أو شيء على شيء، والتنازع تارة يكون: **من هو الأفضل؟** وأخرى **في وجه الأفضلية** ← فيمكن التمسك بموضعين: (أن ما يفيد خيرا أكثر، فهو آثر وأَولى بالفضل) و (أن ما ينبعث من تضحية أكثر بالحاجة والنفس، فهو آثر وأَولى بالفضل) بالنسبة للحاتم والمعن مثلا .

المبحث الثالث: الوصايا

(١) تعليمات للسائل

١. أن يُحضر لديه– قبل السؤال– الموضع أو المواضع التي منها يستخرج المقدمة المشهورة اللازمة له.

٢. أن يهيئ في نفسه– قبله– الطريقة والحيلة التي يتوسل بها لتسليم المجيب بالمقدمة والتشنيع على منكرها.

٣. لما كان من اللازم عليه أن يصرح بما يضمره في نفسه من المطلوب- الذي يستلزم نقض وضع الخصم- فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسئلته وكلامه، بعد أن يأخذ من الخصم الاعتراف والتسليم بما يريد، ويتوثق من عدم بقاء مجال عنده للإنكار.

- **لأخذ الاعتراف طرق كثيرة :**

١. لا يطلب من أول الأمر التسليم من الخصم بالمقدمة اللازمة لنقض وضعه؛ لأن المجيب حينئذ يكون في مبدأ قوته وانتباهه، فقد يتنبه إلى مطلوب السائل، فيسرع في الإنكار ويعاند .

٢. إذا انتهى به السؤال عن المطلوب، فلا ينبغي أيضًا أن يوجه السؤال رأسًا عن نفس المطلوب :

أ. يوجه السؤال عن أمر أعم من مطلوبه، فإذا اعترف بالأعم ألزمه قهرا بالاعتراف بالأخص بالقياس .

ب. يوجهه عن أمر أخص، فإذا اعترف به، فبطريقة الاستقراء يلزم خصمه بمطلوبه.

ج. يوجهه عن أمر مساو، فإذا اعترف به، فبطريقة التمثيل يلزم خصمه بمطلوبه .

د. يعدل عن السؤال عن الشيء إلى السؤال عما يشتق منه .

مثل ما إذا أراد أن يثبت أن الغضبان مشتاق للانتقام، فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه، فيدعي مثلا أن الأب يغضب على ولده ولا يشتاق إلى الانتقام منه، فيعدل إلى السؤال عن نفس الغضب، فيقال: أليس الغضب هو شهوة الانتقام؟ فإذا اعترف به يقول له: إذن الغاضب مشتهٍ للانتقام .

ه. يقلب السؤال بما يوهم الخصم أن يريد الاعتراف منه بنقيض ما يريد .

كما لو أراد- مثلا- إثبات أن اللذة خير، فيقول: أليست اللذة ليست خيرا؟ [بدلا من: أليست اللذة خيرا].

٣. لا يرتب المقدمات في المخاطبة ترتيبا قياسيا على وجه يلوح للخصم انسياقها إلى المطلوب، بل عليه بالتشويش .

٤. يتظاهر في سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقة، المقدِّم للإنصاف على الغلبة ونحو ذلك من الحيل.

٥. يأتي بالمقدمات في كثير من الأحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر، ويدعي ظهور ذلك وشهرته وجري العادة عليه .

٦. يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده، والأفضل أن يجعل الحشو حقا مشهورا في نفسه، فإنه يضطر إلى التسليم به، وإذا سلم به أمام الجمهور قد يندفع مضطرًا إلى التسليم بما هو مطلوب؛ انسياقًا مع الجمهور الذي يفقد على الأكثر قوة التمييز.

٧. من الخصوم من هو مغرور بعلمه معتد بذكائه، فللسائل أن يمهد له بتكثير الأسئلة عما لا جدوى له في مقصوده، حتى إذا استنفد غاية جهده قد يتسرب إليه الملل والضجر فيضيع عليه وجه القصد أو يخضع للتسليم .

٨. إذا انتهى إلى مطلوبه من الاستلزام لنقض وضع الخصم، فعليه أن يعبر عنه بأسلوب قوي الأداء لا يشعر بالشك والترديد .

٩. يفهم نفسية الجماعات والجماهير من جهة أنها تنساق إلى الإغراء، وتتأثر ببهرجة الكلام حتى يستغل ذلك للتأثير فيها. وينبغي أن يلاحظ أفكار الحاضرين ويجلب رضاهم بإظهار أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم؛ فبذلك يمكنه قهر خصمه؛ لأن مخالفة الجمهور فيما اتفقوا عليه أمامهم يشعر الإنسان بالخجل والخيبة .

١٠. إذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وانقطع عن الكلام، فلا يحسن منه أن يلح عليه أو يسخر منه أو يقدح فيه؛ فإن ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويُسقط احترامه عندهم، فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح والغلبة .

(٢) تعليمات للمجيب

بحسب الترتيب -إذا عجز عن إحداها فعليه فعليه بالأخرى-:

١. **طريقة الالتفاف** : يحاول الالتفاف[١] على السائل، بأن يحوّر الكلام فيعكس عليه الدائرة بتوجيه الأسئلة مهاجمًا، فينقلب المهاجم مدافعًا والمدافع مهاجمًا.

---

(١) في نسخة التعلقية : الالتفات ولكن في نسخة الشيخ الفياضي أيضا : الالتفاف .

٢. **طريقة الإشغال والإرباك** : يحاول إرباك السائل وإشغاله بأمور تبعد عليه المسافة كسبًا للوقت، كيما يُعد عدته للجواب الشافي كالاستفسار عن لفظ مشترك ونحو ذلك .

٣. **طريقة الهرب من الاعتراف** : يحاول الامتناع عن الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه. وذلك لايعني الامتناع عن الاعتراف بكل شيء يلقى عليه، فإن هذه الحالة قد تظهره أمام الجمهور بمظهر المعاند المشاغب فيصبح موضعا للسخرية والنقد، بل الهرب من الاعتراف بخصوص ما يوجب نقض وضعه.

٤. **عدم الإعلان عن إنكاره له صراحة**؛ لأنه لو فعل ذلك فهو يخسر أمامهم كرامة نفسه، وفي نفس الوقت يخسر وضعه الملتزم له . فلا مناص له حينئذ من اتباع أحد طريقين:

أ) **إعلان الاعتراف**؛ لأنه إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف وضعه، لا على قصور نفسه وعلمه. ولكن ينبغي له لتلافي ذلك أن يعلن أنه طالب للحق ومؤثر للإنصاف والعدل -له أو عليه.

ب) **التلطف في أسلوب الامتناع من الاعتراف**، وذلك بأن يورّي في كلامه أو يقول مثلا: إن أصحاب هذا المذهب الذي التزمه لا يعترفون بذلك، أو يقول: كيف يطلب مني الاعتراف وأنا بعد لم أوضح مقصودي ، فيؤجل ذلك إلى مراجعة أو مشاورة، أو نحو ذلك من أساليب الهرب من التصريح بالإنكار أو من التصريح بالاعتراف.

٥. مناقشة الملازمة بين المشهور المعترف به وبين نقض وضعه، بأن يلحق المشهور- مثلا- بقيود وشرائط تجعله لا ينطبق على مورد النزاع، أو نحو ذلك من الأساليب التي يتمكن بها من مناقشة الملازمة.

(٣) تعليمات مشتركة للسائل والمجيب أو آداب المناظرة

إن من يتعاطى صناعة الجدل -سائلا أم مجيبًا- فعليه بالأمور التالية :

(١) كونه ماهرا في :

١. إيراد عكس القياس .[1] بأن يتمكن من جعل القياس الواحد أربعة أقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد.

---

(١) وهو عبارة عن إبطال إحدى مقدمتي قياس المستدل بقياس مغالطي مؤلف من نقيض

٢. إيراد العكس المستوي وعكس النقيض ونقض المحمول والموضوع .

٣. إيراد مقدمات كثيرة لإثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة، وكذلك إبطاله .

(٢) كونه لَسِنًا منطقيًا يستطيع جلب انتباه الحاضرين وأنظارهم نحوه بالكلام العذب ونحو ذلك .

(٣) اختيار الألفاظ الجزلة الفخمة، واجتناب الألفاظ الركيكة العامية، واتقاء التمتمة والغلط في الألفاظ والأسلوب.

(٤) عدم مجال الاستقلال بالحديث لخصمه ، فيستغل أسماع الحاضرين وانتباههم له؛ لأنه علامة الغلبة.

(٥) كونه متمكنا من إيراد الأمثال والشواهد من الشعر والنصوص الدينية والفلسفية والعلمية وكلمات العظماء والحوادث الصغيرة الملائمة وما إلى ذلك.

(٦) اجتناب عبارة الشتم واللعن، والسخرية والاستهزاء، ونحو ذلك .

(٧) عدم إعلاء صوته فوق المألوف المتعارف، بل عليه بإلقاء الكلام قوي الأداء وعدم الإشعار بالتردد والارتباك والضعف والانهيار .

(٨) التواضع في خطاب خصمه، واجتناب عبارات الكبرياء والتعاظم والكلمات النابية القبيحة .

(٩) التظاهر بالإصغاء الكامل، وألا يبدأ بالكلام إلا من حيث ينتهي من بيان مقصوده .

(١٠) اجتناب مجادلة طالب الرياء والسمعة ومؤثر الغلبة والعناد ومدعي القوة والعظمة [ودليله واضح].

ولو اضطر إلى مجادلة مثل هذا الخصم، فلا ضير عليه أن يستعمل الحيل في محاورته ويغالطه في حججه، بل لا ضير عليه في استعمال حتى مثل الاستهزاء والسخرية وإخجاله.

النتيجة أو ضدها -على أساس أنهما صادقان- مع المقدمة الأخرى، فينتج عن طريق شكل من أشكال القياس الاقتراني الأربعة ما يقابل المقدمة الأولى بالتناقض أو بالتضاد. فتحصل أربعة أقيسة: ١- ضم نقيض النتيجة مع الصغرى ٢- أو مع الكبرى، ٣- ضم ضد النتيجة مع الصغرى ٤- أو مع الكبرى . وجاءت أمثلة ذلك في التعلية -ت-.

(١١) كون همّه الوصولَ إلى الحق وإيثار الإنصاف، وأن ينصف خصومه من نفسه، ويتجنب العناد بالإصرار على الخطأ .

صناعة المغالطة

المبحث الأول: المقدمات

(١) المغالطة وبماذا تتحقق

التبكيت : كل قياس نتيجته تكون نقضا لوضع من الأوضاع، وهو إما تبكيت :

أ. برهاني : إن كانت مواده من اليقينيات .

ب. جدلي : إن كانت من المشهورات والمسلمات .

وإن لم تكن منها فإن كان شبيهًا بالبرهان سمي سفسطائيًا، وصناعته سفسطة. وبالجدل فمشاغبيًا، مشاغبة.

وسبب كل منهما إما الغلط حقيقة من القائس، أو تعمد التغليط فيقال له مغالط، وقياسه مغالطة، ومن أجل اعتبار نقضه لوضع مّا فهو تبكيت مُغالَطي .

- إن سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصح جعله قياسًا هو رواجها على العقول.

ولولا قلة التمييز وضعف الانتباه والقصور الذهني، لما تحققت مغالطة، ولما تمت لها صناعة.

(٢) أغراض المغالطة

و المغالطة -بمعنى تعمد التغليط- إن وقعت عن قصد صحيح لمصلحة محمودة سميت امتحانًا وإلا فعنادًا.

وسبب دفع الإنسان إلى هذه هو نقصه بينما يريد ستره بعيب أكبر

زير چادر مرد رسوا و عيان   سخت پيدا چون شتر بر نردبان

(٣) فائدة هذه الصناعة

١. النجاة من الوقوع في الغلط .

٢. كشف المغلطة .

٣. القدرة على مغالطة المغالط ومقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم .

ففائدتها كفائدة الطبيب في تعلمه للسموم وخواصها .

(٤) موضوع هذه الصناعة وموادها

وأما الموضوع فتقدم -في مستهل البحث-.

وأما المواد فهي المشبهات والوهميات .

(٥) أجزاء هذه الصناعة

العمود (أجزاء الصناعة الذاتية): القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة، وهي نفس التبكيت .

الأعوان (أجزاء الصناعة العرضية) : ما تقتضي المغالطة بالعرض، وهي الأمور الخارجة عن التبكيت، كالتشنيع على المخاطب وتشويش أفكاره بإخجاله والاستهزاء به، ونحو ذلك .

المبحث الثاني: أجزاء الصناعة الذاتية

تمهيد

إن الغلط الواقع في نفس التبكيت إما من جهة

١. مادته وهي نفس المقدمات، وهذا الغلط من :

١- كذبها في نفسها وقد أُلبست بالصادقة، أو شناعتها في نفسها وقد التبست بالمشهورة. وهذا هي العمدة وهو إما معنوي أو لفظي .

٢- أنها ليست غير النتيجة واقعا مع توهم أنها غيرها، فتكون مصادرة على المطلوب.

٣- أنها ليست أعرف من النتيجة مع ظن أنها أعرف.

٢. صورته وهي التأليف بينها .

٣. معًا .

- ثم إن هناك غلطًا يقع في القضايا وإن لم تؤلف قياسًا.
- إنه بالإمكان إرجاع غير الأول -في المادة-، إلى الغلط من جهة المعنى. فالمغالطات على قسمين: المغالطات اللفظية والمعنوية .

أ. المغالطات اللفظية

وهو في اللفظ :

١. المفرد :

أ. اشتراك الاسم : ما يكون في جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين أكثر من معنى .

ب. مغالطة باختلاف الشكل : ما يكون في حال اللفظ وهيئته في نفسه؛ للاشتباه بسبب اتحاد شكله .

ج. مغالطة باختلاف الإعراب الإعجام : ما يكون في حال اللفظ وهيئته، ولكن بسبب أمور خارجة عنه، عارضة عليه؛ للاشتباه بسبب اختلاف الإعراب والإعجام.

٢. المركب :

أ- المماراة : ما يكون نفس التركيب يقتضي المغالطة .

ب- تركيب المفصل: ما يكون توهم وجود التركيب يقتضيها؛ بأن يكون التركيب معدومًا فيتوهم أنه موجود.

ج- تفصيل المركب : ما يكون توهم عدمه يقتضيها؛ بأن يكون التركيب موجودًا فيتوهم أنه معدوم.

(١) المغالطة باشتراك الاسم

وهو كل لفظ صالح للدلالة على أكثر من معنى واحد، بأي نحو من أنحاء الدلالة، ككلمة الوجود والحسن والقبح والرؤية والحرية والوطن وما إلى ذلك .

(٢) المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية

وهي فيما إذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريفه أو تذكيره وتأنيثه أو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول. مثل لفظ (العدل) من جهة كونه مصدرًا تارة وصفةً أخرى، أو لفظ (تقوم، المختار ونحو ذلك) .

(٣) المغالطة في الإعراب والإعجام

وهي فيما إذا كان اللفظ يتعدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته، بأن يصحّف اللفظ نطقًا أو خطًّا بإعجام أو حركات في صيغته أو إعرابه كـــــ(بحث ، يجب) .

- تنبيه إن النوعين الأخيرين يرجعان في الحقيقة إلى الاشتباه من جهة الاشتراك في اللفظ، غير أنهما من جهة هيئته لا جوهره .

(٤) مغالطة المهارة

وهي ما تكون المغالطة تحدث في نفس تركيب الألفاظ كـــ(من بنته في بيته). ومنه التورية والاستخدام المذكورين في أنواع البديع.

(٥) مغالطة تركيب المفصل أو المغالطة باشتراك القسمة

وهي ما تكون المغالطة بسبب توهم وجود تأليف بين الألفاظ المفردة، وهو ليس بموجود. وذلك بأن يكون الحكم في القضية مع عدم ملاحظة التأليف صادقا، ومع ملاحظته كاذبا، فيصدق الكلام مفصلا لا مركبا . وهو إما أن يكون التفصيل والتركيب في

أ. الموضوع : أن يكون له عدة أجزاء وكل جزء منها له حكم خاص، والأحكام بحسب كل جزء صادقة، وإذا جعلنا الموضوع المركب من الأجزاء بما هو مركب كانت الأحكام بحسبه كاذبة، مثلا:

الخمسة زوج وفرد، وكل ما كان زوجا وفردا فهو زوج ∴ الخمسة زوج

أو: كل أصفر وحلو فهو أصفر

ب. المحمول: أن يكون له عدة أجزاء، وكل جزء إذا حكم به منفردا على الموضوع كان صادقا، وإذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها- أي المركب بما هو مركب- كان كاذبا.

زيد شاعر غير ماهر في شعره، ماهر في الخياطة، ولكن عندما جيء بأن زيدًا شاعر وماهر

(٦) مغالطة تفصيل المركب أو المغالطة باشتراك التأليف

وهو ما تكون المغالطة بسبب توهم عدم التأليف والتركيب، مع فرض وجوده. وذلك بأن يكون الحكم في القضية بحسب التأليف والتركيب صادقا، وبحسب التفصيل والتحليل كاذبا فيصدق مركبا لا مفصلا،مثلا: الخمسة زوج وفرد، أو الدار: آجر وجص وخشب .[١]

---

(١) وهي أيضا على قسمين كالسابق والأمثلة المذكورة جيء بها للمحمول وأما للموضوع : النائم واليقظان في الدار؛ فيتوهم أنهما شخصان بينهما المراد واحد -ت-.

الخلاصة:

المغالطة اللفظية
في المفرد
في المركب
بتوهم وجود التركيب
بتوهم عدم التركيب
(تركيب المفصل)
(تفصيل المركب)
ـ ٥ ـ
ـ ٦ ـ
باقتضاء نفس التركيب
(المماراة)
ـ ٤ ـ
في جوهر اللفظ
في هيئة اللفظ
(المغالطة باشتراك الاسم)
ـ ١ ـ
الذاتية
العرضية
(المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية)
(المغالطة في هيئة الإعراب والإعجام)
ـ ٢ ـ
ـ ٣ ـ

ب. المغالطات المعنوية

وهي كل مغالطة غير لفظية، كما قدمنا، تنقسم غلى قسمين :

أ. **ما تقع في التأليف بين جزئي قضية واحدة**؛ أن يقع لخلل في :

١- **الجزئين** معًا، بأن يعكس موضعهما، فيُجعل الموضوع محمولا، أو يجعل المقدم تاليًا، وبالعكس؛ لعدم التمييز بين الخاص والعام واللازم والملزوم، = إيهام الانعكاس. مثلا: كل عسل أصفر وسيال، فقد يظن :كل ما هو أصفر وسيال فهو عسل، أو كل سعيد لابد أن يكون ذا ثروة، حينما يشاهد أن كل ذي ثروة سعيد .

٢- جزء **واحد**؛

أ. يحذف الجزء الحقيقي ويذكر مكانه ما هو بدله – عارضه أو معروضه، لازمه أو ملزومه – = أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات؛

(١) لموضوع واحد عدة عوارض ذاتية له، فيحمل أحد هذه العوارض على الآخر، بتوهم أنه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض موضوعه ومعروضه .

مثال: إن كل ماء طاهر، وإن كل ماء لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا بلغ كرًا. فقد يظن : كل طاهر لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا بلغ كرا. ← فقد حذف الموضوع (الماء)، ووضع بدله عارضه (طاهر) .

(٢) له عارض، ولهذا العارض عارض آخر، فيحمل عارض العارض على الموضوع، بتوهم أنه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض عوارضه.

مثال: الجسم أبيض، والأبيض مفرق للبصر، فيقال: الجسم مفرق للبصر ← فقد حُذف الموضوع (الأبيض)، ووضع بدله معروضه (الجسم). أو: حُذف المحمول (الأبيض)، ووضع بدله عارضه (مفرق للبصر) .

ب. يذكر ليس على ما ينبغي – يوضع معه ما ليس منه ولا من قيوده، أو يحذف ما هو منه ومن قيوده وشروطه –= سوء اعتبار الحمل .

مثال الأول: قد يتوهم أن الألفاظ موضوعة للمعاني بما هي موجودة في الذهن، فأخذ في الموضوع قيد (بما هي موجودة في الذهن)، بينما أن الموضوع في قولنا: (المعاني وضعت لها الألفاظ) هي المعاني بما هي معانٍ من حيث هي، لا بما هي موجودة في الذهن . أو: كل متصور ثابت في الخارج .

مثال الثاني: وذلك في موارد اختلال إحدى الوحدات الثماني؛ قد يتوهم أن الماء مطلقًا لا يتنجس بملاقاة النجاسة. بينما الصحيح أن الماء بقيد (إذا بلغ كرًا)، فحذف القيد .أو: (الجزئي ليس بجزئي) من التناقض، إذ حذف قيد الموضوع (الجزئي بالحمل الأولي ...).

ب. **ما تقع في التأليف بين القضايا؛** كون التأليف:

١- غير قياسي –لا تؤلف تلك القضايا قياسًا–، بأن يتوهم أن تلك القضايا قضية واحدة = جمع المسائل في مسألة واحدة . بأن يقع الخلل في القضية الواردة على نحو السؤال بحسب اعتبار نقيضها، كأن يورد السائل غيرَ النقيض طرفًا للسؤال مكان النقيض بينما يجب أن يكون النقيض هو الطرف له، فتكثر الأسئلة عنده بذلك حقيقة مع أنه ظاهرا لم يورد إلا سؤالا واحدا، فتجتمع حينئذ المسائل في مسألة واحدة، مثال: أ زيد شاعر أم كاتب أم فاسق؟، (الإنسان الإنسان وحده ضحاك، وكل ضحاك حيوان. ∴ الإنسان وحده حيوان) والصحيح: أنه من **سوء التأليف** .

٢- **قياسيًا؛** الخلل وقع:

أ. في نفس تأليف المقدمات، وذلك بخروجه عن الأصول والقواعد المقررة للقياس (صورة) والبرهان والجدل (مادة) = سوء التأليف . وإنما تتحقق صورة **القياس الحقيقي** ويستحق إطلاق اسم القياس عليه إذا اجتمعت فيه الأمور:

١. له مقدمتان.

٢. كون المقدمتين منفصلتين إحداهما عن الأخرى [لا مثل: الإنسان وحده ضحاك -المنحل إلى قضيتين].

٣. كل من المقدمتين في الحقيقة قضية واحدة[كالمثال الآنف؛ ١- الإنسان ضحاك، ٢- ليس غيره ضحاكًا] .

٤. كون المقدمتين أعرف من النتيجة وإلا فلا إنتاج، كما في المتضائفين .

٥. حدوده متمائزة (أي الأصغر والأكبر والأوسط).

٦. تكرر الحد الأوسط في المقدمتين.

٧. اشتراك المقدمتين والنتيجة في الحدين -ص،ك- اشتراكا حقيقيا.[١]

٨. صورة القياس منتجة .

فإذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين، فلابد أن يكون كذبها لفقد أحد الأمور المتقدمة، فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه .

ب. بملاحظة المقدمات إلى النتيجة؛ إن النتيجة :

(١) عين إحدى المقدمات = المصادرة على المطلوب [٢].

مثال: كل إنسان بشر. وكل بشر ضحاك ∴ كل إنسان ضحاك؛ فإن النتيجة هي عين الكبرى .

- **والمصادرة :**

١. ظاهرة : تقع - على الأغلب- في القياس البسيط، كالمثال المتقدم.

٢. خفية : تقع - على الأغلب- في الأقيسة المركبة، إذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن المقدمة في الذكر، وكلما كانت أبعد في الذكر كانت المصادرة أخفى وأقرب إلى القبول .[٣]

---

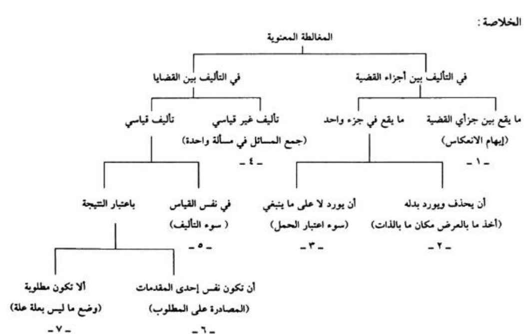
(١) لا باللفظ فقط: الأسد -أي الشجاع- كريم، وكل كريم ممدوح ∴ فالأسد -الحيوان الزائر - ممدوح -ت-.

(٢) وجه التسمية : لأن المطلوب فيه قد صودر واستولي عليه، وأرسل إلى مكان آخر، وهو نفس المقدمات -ت-.

(٣) مثاله موجود في الكتاب وهو من الهندسة .

- إن المصادرة أنها تقع بسبب اشتراك الحد الأوسط، مع أحد الحدين الآخرين، فلابد أن تكون هذه المقدمة محمولها وموضوعها شيئا واحدا حقيقة. أما المقدمة الثانية فلابد أن تكون نفس المطلوب (النتيجة) .

(٢) غير مطلوبة بالقياس = وضع ما ليس بعلة علة ، وذلك عندما اختل شروط البرهان كما تقدم . مثال: توهم أن العلة في انقلاب الماء هواءً هي تجمع ذرات الماء على الإناء وتبخّر الماء .وهكذا دواليك .



المبحث الثالث: أجزاء الصناعة العرضية

ويلتجئ إليها من يقصر باعه عن مجاراة خصمه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل. والحقد على الخصم والتعصب الأعمى لرأي أو مذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان في المعرفة إلى اتخاذ هذه السبل في المغالطة، حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس التبكيتي.

- إن هذه الأمور الخارجة عن التبكيت، الموجبة للمغالطة يمكن إرجاعها إلى سبعة أمور:

١. التشنيع على الخصم بما هو مسلم عنده أو بما اعترف به .

ولا فرق بين أن يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقًا أو يجره إليه بسؤال أو نحوه، مثل أن يوجه إليه سؤالا يردده بين طرفين غير مرددين بين النفي والإثبات، فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويخفيه على الخصم. ولا شك أن الترديد بين شيئين فقط يوهم لأول وهلة الحصر فيهما، فقد يظن الخصم الحصر فيوقعه بما يوجب التشنيع عليه. كأن يقول له: هل تعتقد أن طاعة الحكومة لازمة في كل شيء؟ أو ليست لازمة أبدا؟

٢. أن يدفعه إلى القول الباطل أو الشنيع، بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل .

٣. أن يثير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه، فيربك عليه تفكيره وتوجه ذهنه .

٤. أن يستعمل معه الألفاظ الغريبة والمصطلحات غير المتداولة والعبارات المغلقة، فيحيره ولا يدري ما يُجيب به، فيغلط.

٥. أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد، أو الكلام غير المفهوم أو يطول فيه تطويلا مملا.

٦. أن يستعين على إسكاته وإرباكه برفع الصوت والصراخ وحركات اليدين وضرب إحداهما بالأخرى والقيام والقعود، ونحوها من الحركات المثيرة المهيجة والمربكة.

٧. أن يعيره بعبارات تبدو أنها تُفقد ميزة آراء الخصم وصحتها في نظر العامة، أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها. مثل تعبير خصوم أتباع آل البيت عليهم السلام عنهم بالرافضة، وتعبير ذوي السلطان عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالثوار أو العصابات أو المفسدين أو قطاع الطريق أو نحو ذلك، وتعبير دعاة التجدد عن أهل الدين بالرجعيين، وعن الآراء القديمة بالخرافات وهلم جرا.

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾

النجف الأشرف
أقل العباد محمد الحنيف الهروي
(عفا الله جل جلاله عن جرائمه وجعل باقي أيامه خيرًا من سوالفه)